Journal Of the Iraqia University (77-2) 31 October (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

التطورات السياسية الملغاشية١٩٦٠- ١٩٧٢

أ.م. د. خلف عبيد حمود

وزارة التربية/ مديرية تربية بابل

Malagasy political developments 1960-1972

Khalaf Obaid Hamood Assist Prof.
Ministry of Education / General Directorate of Education in Babil
Kahhak401@gmail.com E-mail:

الملخص

تناولت دراسة البحث المسار السياسي للجمهورية الملغاشية بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٢، إبان عهد الرئيس فيليبير تسيرانانا، اذ سلط الضوء على المخاض السياسي والتطورات التي توجت بنيل الاستقلال في ٢٦ حزيران ١٩٦٠، كما بينت الدراسة حزمة اتفاقيات التعاون الفرنسية– الملغاشية التي وُقعت بالتزامن مع إعلان الاستقلال، محددةً طبيعة العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية والثقافية اثناء تلك الحقبة، وتتبع الوضع السياسي الذي أُقصيت في ظله المعارضة السياسية طوال عقد كامل، مع هيمنة فرنسا على المؤسسات الملغاشية، مما ادى الى انتفاضة فلاحية في الجنوب، وانتفاضة طلابية في العاصمة عام ١٩٧١ وحراك طلابي متصاعد، لينتهي المطاف بثورة أيار ١٩٧٢ التي اجبرت الرئيس تسيرانانا على تسليم السلطة إلى حكومة عسكرية انتقالية برئاسة الجنرال غابرييل رامانانتسووا.الكلمات المفتاحية: ملاغش، فيليبير تسيرانانا، مدغشقر.

ABSTRACT

The research study examined the political trajectory of the Malagasy Republic between 1960 and 1972, during the era of President Philibert Tsiranana, It highlighted the political upheaval and developments that culminated in independence on 26 June 1960, The study also outlined the package of Franco-Malagasy cooperation agreements signed concurrently with the declaration of independence, defining the nature of bilateral political, economic, and cultural relations during that period, It traces the political situation under which the political opposition was sidelined for a whole decade, with France dominating Malagasy institutions, leading to a peasant uprising in the south, a student uprising in the capital in 1971 and a rising student movement, culminating in the May 1972 revolution that forced President Tsiranana to hand over power to a transitional military government headed by General Gabriel Ramanaantsoa.Key words: Malagasy, Philibert Tsiranana, Madagascar

المقدمة

تكتسب دراسة التطورات السياسية الملغاشية اثناء المدة ١٩٦٠–١٩٧٢ أهمية بالغة، كونها تُقدم نموذجاً دالاً على مسارات التحول في الدول الأفريقية الفرانكوفونية التي نالت استقلالها عبر بوابة المجموعة الفرنسية، ثم اتفاقيات التعاون الثنائية التي زاوجت تجربة الجمهورية الملغاشية الأولى بين شرعية شعبية واسعة حظي بها نظام الرئيس فيليبير تسيرانانا في سنواته الأولى، وتبعية سياسية واقتصادية وثقافية عميقة لباريس ظلت جاثمة رغم إعلان الاستقلال الرسمي، وهو ما جعل من الانهيار المتسارع لذلك النظام بعد اثني عشر عاماً فقط من الحكم حالة دراسية ثرية لتفكيك حدود الاستقلال الشكلي وبنى التبعية في مستعمرات فرنسا السابقة.وتنبع أهمية الموضوع أيضاً من الإشكالية التحليلية التي يطرحها مساره، إذ يتتبع كيف تحول النظام من صيغة تولدت عبر تسوية سياسية توافقية بين النخب الساحلية والإدارة الفرنسية، إلى انهيار تام تحت وطأة انتفاضة شعبية عارمة فاجأت الجميع بحجمها وزخمها، ويعكس هذا التحول تجربة دولة أفريقية ارتبطت بنيوياً بفلك القوة الاستعمارية السابقة، مما أفضى في النهاية إلى تهاوي منظومتها الحاكمة، وهي تجربة تتقاطع مع مسارات دول أفريقية أخرى أدى ارتهانها بالقوى المستعمرة والمنظومة الغربية إلى الانزلاق نحو أتون الحروب الأهلية، والانقلابات العسكرية، الأمر الذي قوض استقرارها السياسي والاقتصادي، وخلّف تداعيات وخيمة على الأصعدة كافة.أما بخصوص المبررات الزمانية للبحث، فقد تحدد الإطار الزمني للدراسة اثناء المدة ١٩٦٠ –١٩٧٢، اذ يُعزى اختيار عام ١٩٦٠ كحدٍ أدنى للدراسة

إلى كونه العام التاريخي الذي نالت فيه جمهورية مالغاش استقلالها التام، في حين شكل عام ١٩٧٢ حداً أقصى للموضوع نظراً لكونه المحطة التي شهدت سقوط نظام أول رئيس للجمهورية، وانتقال مقاليد السلطة من الحكم المدني إلى الإدارة العسكرية التي امتدت لخمس سنوات تالية.تألف البحث من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، تناول التمهيد نبذة عن مدغشقر من حيث موقعها الجغرافي وتركيبتها السكانية، والخلفية التاريخية لمملكة ميرنا قبل الاستعمار، ثم الاستعمار الفرنسي وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، وصولاً إلى انتفاضة عام ١٩٤٧ ومسار الإصلاحات التدريجية التي أفضت إلى الاستقلال الذاتي عام ١٩٥٨. أما المبحث الأول فجاء بعنوان التطورات الملغاشية وابعادها السياسية١٩٦٠-١٩٦٤، وتناولت فيه اعلان الاستقلال التام، واتفاقيات التعاون الفرنسية الملغاشية وأبعادها الاقتصادية والعسكرية، والثقافية، والبنية الحزبية التي أرستها حكومة تسيرانانا وإقصاءها المعارضة، اما المبحث الثاني حمل عنوان التطورات السياسية الملغاشية ١٩٦٥-١٩٦٩ ، اوضح المبحث انتخابات عام ١٩٦٥ التي كرست حكم الرئيس تسيرانانا، وهيمنة حزبه الاوحد، وبروز التنافس داخل الحزب الحاكم لخلافة الرئيس، والفضائح السياسية التي رافقته، ومهدت لانهيار الحكم الجمهوري الاول، والأزمة الصحية التي ألمّت بالرئيس تسيرانانا، وما خلفته من تأثير سياسي، وجاء المبحث الثالث تحت عنوان التطورات السياسية الداخلية وانهيار الحكم الجمهوري ١٩٧٠-١٩٧٢، بينت فيه الهيمنة السياسة على الحكم الملغاشي، وتطور الاحداث التي قادت الى اسقاط حكم تسيرانانا، منها اسقاط ذراعه الايمن أندريه ريسامبا وتصفية معارضيه، والانتفاضة الفلاحية في الجنوب عام ١٩٧١، والانتفاضات الطلابية اثناء عامي ١٩٧١و١٩٧٢ وما رافقتها من تطورت قوضت الحكم الجمهوري الاول، وانتقال الحكم تحت ادارة عسكرية اختلفت بتوجهاتها عما سبقها، اما الخاتمة ضمنتها اهم الاستنتاجات التي توصلت لها دراسة البحث.استندت منهجية البحث إلى المنهج التاريخي القائم على تتبع التسلسل الزمني للأحداث الملغاشية، وربطها بسياقها التاريخي والسياسي والاجتماعي، بغية تقديم صورة متكاملة عن التطورات السياسية الملغاشية اثناء المدة ١٩٦٠-١٩٧٢، كما اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، تلبيةً لمتطلبات وصف الأحداث وتفكيكها، ثم الانتقال إلى تحليلها ونقدها، وتفسيرها تفسيراً تاريخياً موضوعياً يبتعد عن التحيز والأحكام المسبقة.اعتمد البحث على عدد من المصادر الأجنبية المهمة، منها كتاب A History of Madagascar للمؤلف Mervyn Brown وهو السفير البريطاني في ملاغش بعد الاستقلال، وكان شاهد عيان على الاحداث، ويعد كتابه مرجعاً نادراً قدم رؤية متوازنة ومستقلة بعيداً عن السرديات الفرنسية، مفككاً تاريخ الجزيرة من الاستيطان حتى عام ١٩٧٦ ، غطي الكتاب بعمق جذور الهوية المالغاشية، وآليات الاستعمار الجديد في الجمهورية الأولى، وتحليلاً توثيقياً لانتفاضة ١٩٧٢،والتحول نحو الحكم العسكري، اما الكتاب الذي حمل عنوان Philibert Tsiranana 1910-1978: Premier président de la République de Madagascar للمؤلف André Saura باللغة الفرنسية، تكمن أهميته كونه قدم دراسة تاريخية معمقة حول عهد الرئيس فيليبير تسيرانانا، إذ يمثل مرجعاً بنيوياً مهماً لتفكيك كواليس الجمهورية الأولى ١٩٦٠-١٩٧٢فقد كشف طبيعة التوازنات الحساسة بين النخب الساحلية، والمركز الاستعماري بباريس، وقدم قراءة معمقة تبدأ من هندسة اتفاقيات التعاون المقيدة للسيادة الوطنية، مروراً بالأفكار الاشتراكية المالغاشية، وصولاً إلى التحليل التدريجي للأزمات الهيكلية، وانتفاضة عام ١٩٧٢ التي قوضت شرعية النظام وعجلت بانهياره، فضلاً عن ذلك، استند البحث إلى قاعدةٍ متينة من المصادر الأجنبية الرصينة، التي أضفت ميزةً نسبية للدراسة من خلال ما تضمنته من تفاصيل دقيقة، وحقائق تاريخية وافرة، أغنت المسار التاريخي للبحث، ووفرت رؤيةً أشمل لتاريخ ملاغش المعاصر .وفي الختام، يحدونا الأمل في أن تكون هذه الدراسة قد قدمت إضافة علمية مفيدة تفتح آفاقاً جديدة للقارئ والباحث المهتم بالشأن الأفريقي، وتعمق الفهم بمسارات التحول السياسي في المنظومة الأفريقية الفرانكوفونية

تمهيد: نبذة عن مدغشقر

أولاً: الموقع – التركيبة السكانية والتاريخ السياسي

مدغشقر جزيرة تقع في المحيط الهندي، على بُعد ١٠٢٠٠ كلم من مرسيليا، اقرب دولة لها موزمبيق من جهة الغرب يفصل بينهما ممر مائي بعرض ٤٠٠ كلم، وعمق ٣٥٠٠متر، وتُعدّ رابع أكبر جزيرة في العالم من حيث المساحة بعد غرينلاند وغينيا الجديدة، وبورنيو، اذ تبلغ مساحتها الإجمالية ٦٢٤,٧٠٠كلم٢، وهي اكبر من مساحة فرنسا، يبلغ طول سواحلها المتعرجة ٥٠٠٠ كلم، وليس لها حدود برية[١] يتكون المجتمع من خليط من عناصر آسيوية وأفريقية وعربية، نتج عنها ١٨ مجموعة إثنية يمثل الملغاشيون الأصليون منها ٩٠٪ من مجموع السكان، ابرزها خمس مجموعات عرقية، تأتي بالمرتبة الاولى مجموعة الميرنا اكبر مجموعة تبلغ نسبتها ٢٧٪، موطنهم الاصلي المرتفعات الوسطى، تليها بيتسيميساراكا تشكل ١٥٪ من السكان يعيشون على الساحل الشرقي، المعرفين باسم سكان السواحل او الكوتيرز Côtiers، اما المجموعة الثالثة هي بيتسيلو يشكلون ١٣٪ ويعيشون في المرتفعات الجنوبية الوسطى، يتبعها مجموعة تاندروي تشكل ٨٪ يعيشون في جنوب الجزيرة، اما المجموعة الخامسة هي ساكالافا تشكل ٥٪ يعيشون في الغرب، و٣٢٪ من نسبة السكان موزعة بين مجموعات عرقية احرى، وكل المجموعات العرقية تتحدث اللغة الملغاشية بلهجاتها المختلفة [٢] ابرز مجموعتين عرقيتين هما: الميرنا الذين أقاموا مملكة مركزية قوية قبل الاستعمار، وسكان السواحل الكوتيرز Côtiers،

استغلت فرنسا ذلك في مرحلة الاستعمار، ودعمت سكان السواحل على حساب الميرنا لأضعافهم، وضرب نفوذهم في التعليم والوظائف الإدارية، مما اثار البغضاء بين الطرفين[٣].كان في مدغشقر منذ القدم قبائل متناحرة تتاجر بالرقيق، ونشأت في مرتفعات الجزيرة الوسطى، حول مدينة أنتاناناريفو Antananarivo، مملكة ميرنا الصغيرة في مطلع القرن السابع عشر، وكانت تحمل اسم مملكة مدغشقر، ثم دخلت مطلع القرن الثامن عشر مرحلة تفكك بين أبناء الملك أندريامسينافالونا الأربعة'، وأعاد الأمير رامبوسالاما Rambosalama توحيدها عام ١٧٨٧ واعتلى العرش تحت اسم أندريانامبوينيميرنا Andrianampoinimerina ١٧٨٧– ١٨١٠، الذي استخدم الدبلوماسية والقوة معاً لتوسيع سلطته على أنحاء واسعة من الجزيرة، وأكمل ابنه الملك راداما الأول Radama I ١٨١٠ – ١٨٢٨ هذا المسار، فكان أول من أدخل المبشرين والدبلوماسيين الأوروبيين بانتظام إلى العاصمة، واعترفت به الدبلوماسية البريطانية حاكماً لمدغشقر، وبعد فاته خلفته زوجته الملكة رانافالونا الأولى Ranavalona I ١٨٢٨ – ١٨٦١ التي حكمت بقبضة حديدية، وقاومت التوسع الفرنسي منذ عام ١٨٤٠ حتى نهاية حكمها، ثم توالى على العرش راداما الثاني Radama II ١٨٦١–١٨٦٣ والملكتان رانافالونا الثانية Ranavalona II ١٨٦٣– ١٨٨٣ ثم رانافالونا الثالثة Ranavalona III ١٨٨٣– ١٨٩٧ آخر ملكات الجزيرة، وفي عهد الأخيرة اخذ التوغل الفرنسي طابعاً استعمارياً[٤].

ثانياً: الاستعمار الفرنسي والمقاومة الملغاشية

بدأ الوجود الفرنسي في مدغشقر منذ عام ١٨٤٠ عندما تنازل الزعيم المحلي تسيميهارو Tsimiharo هو زعيم محلي من شعب الأنتانكارانا Antankarana يحكم أقصى شمال الجزيرة، ولم يكن حاكماً لمدغشقر ككل، بل كان في حالة صراع وهروب من جيوش الملكة رانافالونا الأولى التي حاولت إخضاع منطقته بالقوة، وبسبب الضغط العسكري من مملكة ميرنا، لجأ تسيميهارو وشعبه إلى الجزر القريبة مثل نوسي ميتسيو Nosy Mitsio لحماية نفسه واستعادة نفوذه، وقع تسيميهارو في عام ١٨٤٠ اتفاقية مع الأدميرال هيل Hill عن الحكومة الفرنسية، تنازل بموجبها عن حقوقه في منطقة الأنكارا، والجزر التابعة لها شمال مدغشقر مقابل الحماية الفرنسية، وراتب تقاعدي، عدت فرنسا الاتفاقية مع تسيميهارو أساساً قانونياً وشرعياً لفرض الحقوق الفرنسية التي لا تقبل الجدل على تلك الأجزاء الشمالية، اما الملكة رانافالونا الأولى عدت الاتفاقية باطلة، وان الشمال والجزر جزءاً لا يتجزأ من مملكتها، مما أشعل الصراع الدبلوماسي والعسكري بين مدغشقر وفرنسا لمدة طويلة[٥]استمرت المقاومة حتى تدخلت فرنسا عسكرياً في الجزيرة عام ١٨٨٢ حين قصف أسطولها ميناء توآماسينا بحجة حماية مصالحها التجارية، وفرضت على الملكة رانافالونا الثالثة اتفاقية تنازلت بموجبها عن خليج دييغو سواريز شمال الجزيرة، وعدت مدغشقر محمية فرنسية بأسم محمية ملغاش[٦] وارسلت فرنسا بشكل مفاجأ حملة عسكرية في ١٤كانون الثاني عام ١٨٩٥ تمكنت من احتلال العاصمة أنتاناناريفو والاستيلاء على القصر الملكي، منهية بذلك السيادة الفعلية للمملكة[٧] ثم أقدمت في آب عام ١٨٩٥ على إلغاء المؤسسات الملكية، ومنصب رئاسة الوزراء نهائياً، تاركة الملكة رانافالونا الثالثة شخصية رمزية بلا سلطة[٨] وقد اندلعت من عام ١٨٩٥ حتى ١٨٩٧ حركة مقاومة شعبية مسلحة عُرفت باسم مينالامبا (ثورة القمصان الحمراء) احتجاجاً على النفوذ الفرنسي المتنامي، قمعتها السلطات الفرنسية بقسوة، واتهمت البلاط الملكي بالتحريض على الثورة، واتخذت من ذلك ذريعة لنفي الملكة وزوجها رئيس الوزراء راينيلايريفوني Rainilaiarivony في شباط عام ١٨٩٧إلى جزيرة ريونيون بفرنسا، ثم إلى مدينة الجزائر عام ١٨٩٩، وفي شباط ١٨٩٧ اعلنت ضم الجزيرة اليها تحت اسم مستعمرة ملغاش، واستمرت باستعمارها حتى اعلان الاستقلال[٩] واستغلت فرنسا البلاد اثناء مدة استعمارها في العمل القسري بأجور زهيدة، وأُجبر كل من أتيحت له فرصة التعليم على تعلم اللغة الفرنسية، وتم إنشاء التعاونيات الإنتاجية الزراعية لدعم المستوطنين البيض، واهملت اهل البلاد، وتم نزع ملكية خُمس الأراضي الصالحة للزراعة لصالحهم، وفرض على الرجال البالغون ضريبة الرأس مما أجبرت كثيراً من الفلاحين على الانخراط في العمل المأجور[١٠] كما فرضت السلطات الاستعمارية نظام السخرة المعروف بخدمة اليد العاملة للأشغال ذات المنفعة العامة ، الذي ألزم كل رجل قادر على العمل بين سن السادسة عشرة والستين بالعمل لحساب الدولة[١١] كما استغلت السكان في الحرب العالمية الثانية، وجندت عام ١٩١٤ أكثر من ٤٠,٠٠٠ ملغاشي في الجيش الفرنسي كمقاتلين، قتل اغلبهم في خنادق القتال[١٢]واجهت السياسة الفرنسية مقاومة مستمرة من حركة مينالامبا ذوي القمصان الحمراء ففي عام ١٩٠٥ نظمت احتجاجات في انحاء البلاد كافة ضد السلطات الفرنسية، لكنها واجهت حملات قمعية توقفت على اثرها، وفي عام ١٩١٣ شكل تنظيم سري باسم الحديد والصخر والتشعّب Vy Vato Sakelika عرف اختصاراً (VVS) من قبل مجموعة من المثقفين الملغاشيين، لاسيما الأطباء كان الهدف الرئيس للتنظيم هو الإعداد الفكري والروحي للشعب الملغاشي للعمل بلا هوادة من أجل تحرير بلادهم، واستعادة استقلالها، ونُظِّمَتْ له فروعٌ في المرتفعاتِ الوسطى والجنوبيةِ، بلغَ عددُ أعضائِه ٥٠٠ شخصٍ ، لكن انكشف امره عام ١٩١٥، وتم القاء القبض على قيادته، و٢٠٠ شخصٍ من التنظيم، وحُكِمَ عليهم بالسجنِ لِمُدَدٍ متفاوتةٍ، وفي عام ١٩٢٢ اطلق سراحهم بعد تدخل الكنائس البروتستانتية والبرلمانيين الشيوعيين الفرنسيين، وبعدَ ذلكَ، لم يكن للحركةِ الوطنيةِ الملغاشيةِ أيُّ دورٍ بارزٍ حتى الحربِ العالميةِ الثانيةِ، وعند سقوط حكومة فرنسا امام حكومة فيشي عام ١٩٤٠ اعلنت السلطات الفرنسية في محمية ملغاش ولائها لحكومة فيشي، وقمعت

أي حركة نقابية او طلابية ملغاشية، بالوقت الذي كان يقاتل ٣٤,٠٠٠ جندي ملغاشي في فرنسا دفاعاً عنها حتى حزيران ١٩٤٠، وبعد عودة حكومة فرنسا الحرة في نهاية عام ١٩٤٢ فرضت سيطرتها مجدداً على محمية ملغاش، وفي عام ١٩٤٣ فرضت نظام الحصص، ومصادرة الأرز لتصديره لصالحها، وارتفعت الأسعار ٤ أضعاف، وزادت أيام العمل القسري لإصلاح الطرق، وفي عام ١٩٤٤ فاق عدد الوفيات عدد المواليد لأول مرة بسبب الأوبئة وسوء التغذية [١٣].كان للحربِ العالميةِ الثانيةِ دورٌ مهمٌّ في بروزِ الحركةِ الوطنيةِ، فعندما شاركَ آلافُ الجنودِ الملغاشيينَ في صفوفِ الجيشِ الفرنسيّ، وجدوا أنَّ معاملتَهم كانتْ أدنى من معاملةِ نظرائِهم الفرنسيينَ، وعندَ عودتِهم عامَ ١٩٤٥، قرَّرَ كثيرٌ منهم الانخراطَ في الحركةِ الوطنيةِ الملغاشيةِ، ففي العام نفسه رفعت فرنسا الحظر المفروض على حرية تشكيل الجمعيات، وخُصِّصَتْ أربعةُ مقاعدَ، اثنانِ للفرنسيينَ واثنانِ للملغاشيينَ، في انتخاباتِ الجمعيةِ الوطنيةِ الفرنسيةِ [١٤].وعلى اثر ذلك شكلت الحركة الوطنية في شباط عام ١٩٤٦حزب الحركة الديمقراطية للتجديد الملغاشي Mouvement Démocratique de la Rénovation Malgache بزعامة جوزيف رافو هانجي Joseph Ravo Hangi وهم من الميرنا كانت فروعه في باريس، وضمَّ الحزبُ عدداً من المثقفينَ من غالبيةِ شعبِ الميرنا ، وتحوَّلَ إلى حزبٍ سياسيٍّ رسميٍّ في ٢٢ حزيران من العام نفسه، وفي ١٠ تشرين الثاني عام ١٩٤٦جرت اول انتخابات شارك فيها الملغاشيين في الجمعية الوطنية، وفاز بمقعدي ملغاش النائبان جوزيف راسيتا Joseph Racita وجوزيف رافو هانجي Joseph Ravo Hangi ، من قادة حزب الحركة الديمقراطية للتجديد الملغاشي' وحين اندلعت الثورة المسلحة في ٢٩ آذار ١٩٤٧ في المناطق الشرقية بسبب سوء الاوضاع، امتدت لتشمل مساحات واسعة من البلاد، واستمرت حتى عام ١٩٤٨، اتهمت السلطات الاستعمارية الحزب بتدبيرها فحظرته، واعتُقل النائبان المذكوران إلى جانب نائب ثالث هو جاك رابيمانانجارا Rabeimanangara ، ونُفي الثلاثة بعد محاكمة عسكرية الى جزر القمر، ومنها الى جزيرة كورسيكا بفرنسا' وخلّفت حملة القمع العسكري التي واجهت بها فرنسا الثوار خسائر بشرية جسيمة في صفوف الملغاشيين قدرتها فرنسا ٨٩ ألف، بينما قدرها الملغاشيين ١٠٠الف ما بين قتيل وجريح، وظل اولئك النواب الثلاثة يُعرفون لاحقاً في الذاكرة السياسية الملغاشية بأبطال ١٩٤٧، اعادهم الرئيس فيليبير تسيرانانا Philibert Tsiranana إلى البلاد بعد الاستقلال[١٥].

ان حكومة منديس فرانس Mendes France في عام ١٩٥٤ غيرت سياسة باريس الخارجية، وكان وزير الأقاليم ما وراء البحار روجيه دوفو Roger Duveau يمثل الدوائر الفرنسية في ملاغش، ولكنه كان متعاطفاً مع الملغاشيين، وشجع التطور السياسي، شهدت تلك الفترة أيضاً ظهور زعيم جديد لشعوب الساحل هو فيليبير تسيرانانا، وهو مدرس من قبيلة تسيميهيتي ينحدر من أصول فلاحية متواضعة، وكان يؤيد الانتقال التدريجي إلى الاستقلال بالتعاون مع الفرنسيين، وأسس حزباً جديداً بداية عام ١٩٥٦ هو الحزب الاشتراكي الديمقراطي Parti Social Democrate (PSD)، في مسقط رأسه في مقاطعة ماجونجا، وضم سكان الساحل، وبعض العناصر المعتدلة من الهضبة، وفي انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية في كانون الثاني ١٩٥٦، انتُخب تسيرانانا ممثلاً عن غرب ملغاش، وفي الوقت نفسه أظهر انتخاب روجيه دوفو ممثلاً عن شرق ملغاش نجاح سياسة المصالحة[١٦]وشهد تاريخ ٢٣ حزيران عام ١٩٥٦ تحول تدريجي في بنية حكم ملغاش، إذ منحتها فرنسا مجلساً تنفيذياً محلياً يتم انتخابه بالاقتراع العام من السكان الاصليين، لأدارة' شؤون البلاد، أئتلف حزب فيليبير تسيرانانا الحزب الاشتراكي الديمقراطي مع الحزب اليساري حزب المحرومين في مدغشقر Parti des Déshérités de Madagascar ، من بينهم أندريه ريسامبا André Resampa وفي انتخابات المجالس الإقليمية في ٣١ آذار ١٩٥٧ فاز تسيرانانا بمقعده في ماجونجا، وتولى منصب نائب رئيس المجلس التنفيذي في حكومة ائتلافية محلية، بينما احتفظ المفوض السامي الفرنسي أندريه سوكادو Andre Socado بالرئاسة بحكم القانون، الا ان ذلك واجة معارضة شديدة، وشكل في تموز ١٩٥٨ حزب الحركة الوطنية من أجل استقلال مدغشقرMouvement Nationaliste et Indépendant المعرف اختصاراً مونيما (MONIMA) بزعامة مونجا جاونا Monja Jaona بدأ الجزب كحركة قومية تطالب بالاستقلال التام، والسيادة التامة لأهل الجزيرة تحت شعار (مدغشقر للمالغاشيين)، وكانت توجهات الحزب يسارية راديكالية مناهضة للإمبريالية، تركزت قاعدة الحزب في المناطق الجنوبية من ملغاش مثل إقليم توليارا، واستمد شعبيته الجارفة من الطبقات الفقيرة، والمزارعين، والفلاحين، والقبائل الساحلية مثل قبيلة الأنتاندروي Antandroy، ومع تولي الجنرال ديغول De Gaulle السلطة بفرنسا في الاول من حزيران عام ١٩٥٨ قرر انهاء الاستعمار في المستعمرات الفرنسية، ومنحها الاستقلال الذاتي ضمن اطار المجموعة الفرنسية[١٧] وقام ديغول في ٢٢اب ١٩٥٨بزيارة أنتاناناريفو، واشار بأصبعه الى قصر اخر ملكة لميرنا وقال للملغاشيين "غداً ستكونون دولة"، وعلى اساس تلك التطورات جرى استفتاء في ٢٨ أيلول ١٩٥٨ حول استقلال البلاد الذاتي، صوّت ١,٣٦٠,٠٠٠ ملغاشي بنعم بنسبة ٧٨٪، بينما صوت ٤٠٠,٠٠٠ ضد ذلك بنسبة ٢٢٪' وعلى أساس تلك النتيجة أُلغي قانون الضم الذي صدر عام ١٨٩٧، وأُعلن في ١٤ تشرين الأول ١٩٥٨ تشكيل حكومة انتقالية باسم الجمهورية الملغاشية المستقلة برئاسة تسيرانانا ، وفي اليوم التالي اعترفت فرنسا بالاستقلال، وفي يوم ١٦ من الشهر نفسه رفع علم دولة ملغاش المستقلة، واضيف اللون الاخضر الى الأبيض والأحمر، اللونين الرسميين لعلم مملكلة ميرنا القديمة، وفي ٨ تشرين الثاني ١٩٥٨، تشكلت المعارضة الرئيسة الجديدة حين اندمجت التنظيمات التي صوتت ب لا في حزب واحد هو حزب مؤتمر استقلال مدغشقر

Antokon'ny Kongresin'ny Fahaleovantenan (AKFM) بزعامة القس ريتشارد أندريامانجاتو Richard Andriamanjato، وتبنى هذا الحزب الأيديولوجية الشيوعية الاشتراكية، وعارض بشدة السياسات الموالية لفرنسا، وطالب بالاستقلال التام لبلاده، وكان مركز قوته في العاصمة أنتاناناريفو، وفي ٢٩ نيسان ١٩٥٩ أقرَّتِ الجمعيةُ التأسيسيةُ دستوراً ذا طابعٍ رئاسيٍّ، وفي الاول من أيار من العام نفسه انتخب مجمع المستشارين الإقليميين، وممثلي البلديات تسيرانانا رئيساً أول للجمهورية الملغاشية، لمدة سبع سنوات، ولم يكن سوى صوت واحد معارض[١٨].

المبحث الاول: التطورات الملغاشية وابعادها السياسية ١٩٦٠ـ ١٩٦٤

اولاً: تحقيق الاستقلال ١٩٦٠

أُرسل وفد ملغاشي برئاسة أندريه ريسامبا، وزير الداخلية آنذاك في ١١ شباط عام ١٩٦٠ إلى باريس للتفاوض على نقل السلطة، وقد استثنى تسيرانانا عمداً حزب مؤتمر استقلال مدغشقر اليساري المعارض من تشكيلة الوفد ، وبعد مفاوضات استمرت حتى ٢ نيسان عام ١٩٦٠، وُقّعت الاتفاقية الفرنسية الملغاشية في قصر ماتينيون بباريس بين رئيس الوزراء الفرنسي ميشيل دوبريه Michel Debray والرئيس تسيرانانا، بموجبها منحت ملغاش الاستقلال التام، وأقرها البرلمان الملغاشي بالإجماع في ١٤ حزيران ،' وفي ٢٦ حزيران عام ١٩٦٠، تم اعلان استقلال الجمهورية الملغاشية التام عن فرنسا رسمياً، تحت رئاسة فيليبير تسيرانانا[١٩] الذي اعلن ذلك باحتفال رسمي في ساحة ماهاماسينا Mahamasina الشهيرة، على حجر فاتوماسينا vatomasina المقدس، رمز النظام الملكي القديم، وقرأ نائب وزير الخارجية الفرنسي رسالة عن ديغول كان مفادها "لن يُحجب التعاون الأخوي الفرنسي عن الجزيرة الكبرى، الدولة المستقلة القديمة والجديدة" وبعد الاستقلال انضمت ملغاش عضواً في هيأة الامم المتحدة في الشهر نفسه[٢٠] وجاء الاستقلال بعد أن طالبت الدول التي اختارت الحكم الذاتي بالاستقلال التام، ووافق ديغول على تعديل قانون المجموعة الفرنسية، مما أدى إلى إعلان استقلال ١٤ دولة أفريقية من بينها ملاغش، بشكل متتابع اثناء عام ١٩٦٠، وعُرف ذلك العام تاريخياً بعام أفريقيا [٢١].

ثانياً: اتفاقيات التعاون المشترك الفرنسية الملغاشية

لم يكن الاستقلال الذي تحقق في حزيران ١٩٦٠ قطيعة مع باريس بقدر ما كان إعادة صياغة للعلاقة معها ضمن إطار تعاقدي جديد، إذ وقّعت الحكومتان الفرنسية والملغاشية ١٤ اتفاقية تعاون مشتركة دفعة واحدة في ٢٧ حزيران ١٩٦٠، شملت الجوانب النقدية والاقتصادية والمالية والعسكرية والقضائية والثقافية، على غرار ما فعلته فرنسا مع بقية مستعمراتها الأفريقية التي خرجت من المجموعة الفرنسية، وكان ذلك بمثابة استعمار جديد لملغاش، فقد بقيت البلاد مرتبطة بفرنسا بكل مفاصلها[٢٢]وقد شكّل هذا النمط جزءاً من منظومة أوسع نسجتها فرنسا مع عموم مستعمراتها الأفريقية التي نالت استقلالها بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦١، وهي منظومة اتخذت طابعاً تعاونياً محكماً في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية معاً، بهدف الإبقاء على النفوذ الفرنسي المؤثر فيها عبر اتفاقيات حملت شعارات المساعدة على التنمية، فيما كرّست عملياً استمرار الهيمنة الفرنسية' وقد أشرف على إدارة هذه المنظومة، من داخل قصر الإليزية جهاز متخصص أنشأه الجنرال ديغول عام ١٩٦٠ تحت اسم الشؤون الإفريقية الملغاشية، وعين جاك فوكار Jacques Foccart، اميناً عاماً لها، وكان حلقة الوصل الاهم في صياغة سياسة فرنسا تجاه ملاغش[٢٣] وبموجب اتفاقية التعاون النقدي والاقتصادي والمالي، بقيت ملاغش ضمن منطقة الفرنك الافريقي Zone Franc، المرتبط بشكل اساس بالفرنك الفرنسي، وهو ما أبقى سياستها النقدية مرتبطة بالخزانة الفرنسية، وضَمِن لها في المقابل تغطية بالعملة الصعبة للواردات ذات الأولوية، وأسواقاً مضمونة لبعض صادراتها الزراعية بأسعار تفوق أسعار السوق العالمية[٢٤] وفي عام ١٩٦٠ كان نحو ٧٣ % من صادرات ملغاش يتجه إلى منطقة الفرنك، وزوّدت فرنسا وحدها الاقتصاد الملغاشي بحوالي ١٠ مليارات فرنك أفريقي في السنة الأولى من الاستقلال[٢٥] مقابل ذلك تم منح الفرنسيين بعض الوزارات بعد الاستقلال فكان لونجيه Longuet وزيراً للمالية، وليشا Lechat وزيراً للأشغال العامة والتموين والنقل، وكان لهما دورٌ كبيرٌ في إدارةِ الاقتصادِ الملغاشيّ [٢٦]وشكّل حجم المعونة الفرنسية أحد أبرز مظاهر الارتباط، إذ قدّمت فرنسا للجمهورية الملغاشية على مدى اثني عشر عاماً معونة بلغت ٤٠٠ مليون دولار أمريكي، مثّلت بجميع أشكالها ثلثي الموازنة الوطنية الملغاشية حتى عام ١٩٦٤' كما استفادت ملاغش بفضل اتفاقيات الانتساب إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، من صندوق المساعدة والتعاون الفرنسي Fonds d'Aide et de Coopération ومن نظام تعرفة جمركية تفضيلية أتاح لها الحصول على نحو ١٦٠ مليون دولار من معونات المجموعة الأوروبية حتى عام ١٩٦٥، وفي المقابل سعى تسيرانانا إلى تنويع شركائه الاقتصاديين نسبياً، فاستوردت ألمانيا الغربية من ملاغش بضائع بقيمة ٥٨٥ مليون فرنك أفريقي عام ١٩٦٠، ووقّع الطرفين اتفاقية تعاون اقتصادي في ٢١ أيلول ١٩٦٢ منحت بموجبها ملاغش تسهيلات ائتمانية بقيمة ١.٥ مليار فرنك أفريقي، بينما استوردت الولايات المتحدة الأمريكية بضائع ملغاشية بقيمة ملياري فرنك أفريقي عام ١٩٦٠، ومنحت ملاغش معونات بلغت ٨٥٠ مليون فرنك أفريقي اثناء المدة ١٩٦١– ١٩٦٤[٢٧] وظل النفوذ الفرنسي طاغياً على القطاعات الحساسة، إذ بقيت البنوك وشركات التأمين والتجارة الكبرى وقطاعات إنتاجية عدة كالسكر والقطن والتبغ تحت سيطرة الأقلية الفرنسية، فضلاً عن السيطرة على ٩٥٪ من القطاع الصناعي الناشئ بحلول عام ١٩٦٩[٢٨]أما على الصعيد العسكري فقد

سلمت ملغاش الدفاع عن الجزيرة إلى فرنسا التي استمرت في نشر جميع الوحدات اللازمة محلياً، بما في ذلك القوات الجوية والبحرية والبرية، كما وافقت فرنسا على المساعدة في تنظيم الجيش الوطني الملغاشي، مع احتفاظ عدد كبير من الضباط الفرنسيين بزيّهم العسكري الملغاشي، ومُنحت لفرنسا قواعد بحرية وجوية، لا سيما القاعدة البحرية المهمة في دييغو سواريز، فيما تمركزت القواعد الجوية الفرنسية في مطار إيفاتو الدولي في العاصمة أنتاناناريفو، وبذلك أصبحت ملغاش مقراً للقوات الفرنسية في غرب المحيط الهندي [٢٩] وحين قررت الحكومة الفرنسية سحب نحو ١,٢٠٠ جندي من قواعدها في كانون الثاني عام ١٩٦٤، اعترض تسيرانانا بشدة وعد انسحاب تلك الوحدات بمثابة خسارة اقتصادية مباشرة تقدَّر بثلاثة مليارات فرنك أفريقي، وكان ذلك يمثل شكلاً من أشكال المعونة الاقتصادية غير المباشرة حرص تسيرانانا دائماً على الإبقاء عليها[٣٠] وفيما يخص مجال السياسة الخارجية، اتفقت فرنسا وملاغش على التشاور المتبادل، وتبادل المعلومات بين الدولتين، وتبنت الجمهورية الملغاشية بشكل دائم المواقف الفرنسية بشأن المشاكل الدولية الرئيسة، وفي المجال الثقافي ظلت اللغة الفرنسية اللغة الرسمية من حيث المبدأ، على قدم المساواة مع اللغة الملغاشية، مع احتفاظها بمكانتها المفضلة نظراً لاستمرارها كلغة للتدريس والإدارة، فضلاً عن ان المناهج الدراسية كانت مطابقة لمناهج التدريس بفرنسا[٣١].واعتمد تسيرانانا على فرنسا التي قدمت حوالي ١٥٠٠ مستشار دائم للحكومة، ورعت قوات حكومية قوامها ٣٢٠٠ رجل من سكان الساحل الموالين لموازنة الجيش الذي يتكون ضباطه وجنوده حصرياً من قدامى محاربي الميرنا في الجيش الفرنسي، اللذين تم استبعادهم بالتدريج من المناصب العليا، واحتكر سكان الساحل بدعم فرنسي الوظائف الحكومية العليا، ومقابلَ الدعمِ الفرنسيّ، اتبعتْ حكومةُ تسيرانانا سياسةً خارجيةً موالية لفرنسا بشكلٍ أعمى، أتاحَت لثلاثينَ ألفَ فرنسيٍّ إدارةَ بنوكِ البلادِ وصناعاتِها ومزارعِ السكرِ، وسَمَحَ لهم بالتنظيمِ السياسيّ، والتمتعِ بالتعليمِ العالي، وتَولّي الوظائفِ في القطاعِ الخاصّ، لكن ذلكَ لم يُحفِّزْ النموَّ في الاقتصادِ الملغاشيّ الراكدِ، لكنه حافظ على استقرار الحكم السياسي[٣٢] ووفقًا لإحصائيات البنك الدولي، بلغ إجمالي عدد سكان جمهورية ملغاش ٦.٩٣ مليون نسمة عام ١٩٧٠، في حين قُدِّر عدد الجالية الفرنسية المقيمة هناك بنحو ٤٥,٠٠٠ فرنسي بحلول عام ١٩٧٢[٣٣].

ثالثاً: تكريس الحكم الفردي واقصاء المعارضة ١٩٦٠-١٩٦٤

على الصعيد الداخلي، بدأ نظام تسيرانانا في عام ١٩٦٠ على ترسيخ نظام حكمه بالاعتماد على حزبه الحاكم، ورسّخت انتخابات الجمعية الوطنية في ٤ أيلول ١٩٦٠هيمنة الحزب الاشتراكي الديمقراطي على الساحة السياسية، اذ اعتمدت الحكومة نظام قائمة الأغلبية في معظم الدوائر لضمان فوزه الكاسح بمنطقتي ماجونغا، وتوليارا، باستثناء دائرة العاصمة أنتاناناريفو التي أُجري فيها التصويت بنظام التمثيل النسبي نظراً لقوة حزب مؤتمر استقلال مدغشقر اليساري المعارض في العاصمة، والحركة الوطنية من أجل استقلال مدغشقر في الجنوب بزعامة مونجا جاونا، ونتيجة لذلك فاز الحزب الاشتراكي الديمقراطي بـ٧٥ مقعداً من أصل ١٠٧، وحصل حلفاؤه من حزب الاتحاد الديمقراطي لمدغشقر على ٢٩ مقعداً إضافياً، فيما لم يظفر حزب مؤتمر استقلال مدغشقر بسوى ثلاثة مقاعد، وحصل تحالف القوة الثالثة المعارض الذي يضم ثلاثة عشر حزباً محلياً على ٣٠ % من الأصوات الوطنية بعد ان حصد ٤٦٨ ألف صوت، من دون أن يفوز بمقعد واحد، وحصدت الحركة الوطنية من أجل استقلال مدغشقر ٢٩,٥٠٠ صوت، وبهذا جاءت في المرتبة الأولى كأكبر قوة معارضة للحزب الحاكم في جنوب البلاد، وكانت ذو توجهات اشتراكية طالبت بفك الارتباط بفرنسا، واتباع سياسة عدم الانحياز في العلاقات الخارجية[٣٤] ولم يكن هذا التفوق نتاج شعبية ساحقة فحسب، بل كان أيضاً نتاج نظام انتخابي صيغ عمداً بطريقة أقصت التمثيل النسبي للمعارضة في معظم الدوائر، وهو نمط من التحكّم الانتخابي أبقى التعددية الحزبية شكلية أكثر منها فعلية، إذ ظل الحزب الحاكم قادراً على حسم نتيجة أي استحقاق انتخابي سلفاً عبر هندسة الدوائر ونظام الاقتراع معاً [٣٥].كان ذلك الى جانب سعي الحكومة إلى تفكيك الاحزاب المعارضة المحلية بأدوات إدارية متعاقبة، ففي ٢٤ آب ١٩٦٠ أصدرت مرسوماً برقم ٦٠.٠٨٥ يقضي بأن تُدار بلدية العاصمة أنتاناناريفو، التي كان يرأسها زعيم حزب مؤتمر استقلال مدغشقر ريتشارد أندريا مانجاتو، عبر مندوب عام يعينه وزير الداخلية بدل العمدة المنتخب، فجُرِّد أندريا مانجاتو عملياً من صلاحياته[٣٦] وفي بداية آذار ١٩٦١ أقال تسيرانانا الزعيم المعارض مونجا جاونا من منصب عمدة مدينة توليارا الذي كان قد فاز به عام ١٩٥٩[٣٧] وفي تشرين الأول ١٩٦١ عقد ما عُرف بلقاء أنتسيرابي، مع كافة الاحزاب السياسية في ملاغش، واعلن تسيرانانا بخفض عدد الأحزاب السياسية في الجزيرة التي كانت تبلغ آنذاك ٣٣ حزباً، فامتص الحزب الاشتراكي الديمقراطي أحزابه الحليفة الصغرى منها حزب الاتحاد الديمقراطي لمدغشقر، وأصبح عدد ممثّليه في الجمعية الوطنية ١٠٤ نائباً من أصل ١٠٧، وانقسمت الساحة السياسية الملغاشية عملياً بين الحزب الحاكم الاوحد، وسمح لحزب واحد معارض هو حزب مؤتمر استقلال مدغشقر، وقد منع الرئيس الملاغشي كافة الاحزاب اليسارية والشيوعية في البلاد من ممارسة نشاطها، اما الحركة الوطنية من أجل استقلال مدغشقر همشت تماماً، ولم يسمح للحزب بالمشاركة باي انتخابات في المستقبل، ومارس الحزب عمله بشكل سري في الجنوب مستقطباً الطبقة الكادحة من الفلاحين والعمال الفقراء[٣٨]فضلاً عن ذلك سعى فليبير تسيرانانا الى تعزيز قوته في البلاد، ففي ٦ حزيران عام ١٩٦٢صادق البرلمان الملغاشي على القانون الدستوري رقم ٦٢-٠٠٧ الذي اقر انتخاب الرئيس بالاقتراع

العام المباشر من قِبل الشعب بأكمله لفترة رئاسية مدتها ٧ سنوات، بدلاً من النظام القديم الذي كان يجري فيه انتخاب الرئيس عبر مجمع المستشارين الذي يتألف من النواب، وأعضاء مجلس الشيوخ، والمستشارين الإقليميين والمحليين، وكان هدف انانا من ذلك الابتعاد عن التقلبات البرلمانية في انتخابه، بعد ان ضمت غالبية الاحزاب الى حزبه، والاعتماد على المناطق الريفية والساحلية التي تدين له بالولاء[٣٩] فضلاً عن ذلك اصدرت الحكومة في الشهر نفسه مرسوماً سمح فيه بتنفيذ مشاريع التنمية على مستوى القاعدة الشعبية تحت إشراف المحافظين، مما وفر وسيلة أخرى للسيطرة السياسية، أذ استند الهيكل الإداري للحكومة على جميع المستويات إلى تنظيم الحزب، حيث جُمعت فروع في كل بلدية في اتحادات على مستوى المحافظات، واصبحت نظرة الناس، لاسيما في المناطق الريفية، ان الحزب مرادفاً للحكومة، وكانت عضوية الحزب تُعتبر ضرورية للترقية في الخدمة الحكومية أو في مجالات المحسوبية الحكومية[٤٠].اتسم عام ١٩٦٣ بالهدوء السياسي النسبي في الداخل الملغاشي بفضل إحكام الرئيس فيليبير تسيرانانا وحزبه الاشتراكي الديمقراطي قبضتهما على السلطة، وحظر أي توجه شيوعي في البلاد مرتبط بالاتحاد السوفيتي والصين، ومعارض أي توجهات وحدوية على صعيد القارة الافريقية، فقد عارض تسيرانانا بشدة كتلة الدار البيضاء الراديكالية بقيادة كوامي نكروما وجمال عبد الناصر التي كانت تنادي بوحدة اندماجية افريقية، وجيش إفريقي موحد، وانضم تسيرانانا الى كتلة مونروفيا المعتدلة، التي طالبت بتعاون اقتصادي تدريجي بين الدول الإفريقية مع احترام كامل التقاليد الموروثة عن الاستعمار، وسعى لتدعيم مركزه الدولي والاقليمي، لأضعاف المعارضة في ملاغش، ففي ٢٥ ايار عام ١٩٦٣ شارك كعضو مؤسس في منظمة الوحدة الافريقية، كما وقع في ٢٠ تموز عام ١٩٦٣ على اتفاقية ياوندي الأولى، في الكاميرون من بين ١٨ دولة إفريقية مستقلة حديثًا مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، لغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فقد أمنت اتفاقية ياوندي امتيازات تجارية لتبادل البضائع، وتدفق مساعدات مالية أوروبية عبر صندوق التنمية الأوروبي، مما عزز من ارتباط نظام تسيرانانا الاقتصادي بالمنظومة الغربية، وتثبيت سياسة السوق الحرة الموالية لأوروبا، كما ابرم معاهدة صداقة مع اسرائيل ولم يسجل موقف ضد حكومة جنوب افريقيا العنصرية، وكان امله من ذلك تحقيق استقراراً اقتصادياً لملاغش، لكن في الوقت نفسه اجج المعارضة اليسارية ضد حكمه[٤١]حاولت حكومة ملغاش ترصين نفوذها السياسي عن طريق تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبهذا الصدد تبنت حكومة تسيرانانا خطة خمسية للتنمية ١٩٦٤–١٩٦٨ركزت على النهوض بالقطاع الزراعي ودعم صغار الفلاحين، كونهم القاعدة التي استندت عليها حكومة ملغاش، اذ افترضت مساهمة القطاع الخاص فيها بمبلغ ٥٥ مليار فرنك ملغاشي، غير أن الاستثمار الفعلي المتحقق بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٨ لم يتجاوز ٢٧.٢ مليار فرنك، أي نحو نصف المستهدف، وإن كان القطاع الصناعي الثانوي قد تجاوز هدفه المرسوم مسجلاً ١٢.٤٤ مليار فرنك ملغاشي بدل ١٠.٧ مليار فرنك المخطط لها ، ورغم بقاء القطاع الصناعي في طوره الجنيني، ارتفعت قيمته الإجمالية من ٦.٣ مليار فرنك ملغاشي عام ١٩٦٠ إلى ٣٣.٦ مليار فرنك عام ١٩٦٨، بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ ١٥٪ [٤٢] غير أن النمو الاقتصادي لم يحقق تحسن معيشي ملموس، إذ لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي السنوي الا بمقدار ٣٠ دولاراً أمريكياً في السنوات ما بعد الخطة الخمسية ، ليصل إلى ١٣١ دولاراً فقط عام ١٩٦٩ بعد أن كان أقل من ١٠١ دولار عام ١٩٦٠، بينما ارتفعت الواردات لتبلغ ٢٨ مليون دولار عام ١٩٦٩ مقابل صادرات لم تتجاوز ٢٠ مليون دولار في العام نفسه، مما رفع العجز التجاري إلى ١١ مليون دولار ' ومع ذلك، ظلت المؤشرات المالية الكلية تحت السيطرة نسبياً [٤٣].وقد استغل تسيرانانا الاستقرار الاقتصادي في الاستمرار في اقصاء معارضيه، فعندما شكّل في بداية عام ١٩٦٤تحالف بين حزبي مؤتمر استقلال مدغشقر وهو ذو ميول اشتراكية سوفيتية، والحركة الوطنية من أجل استقلال مدغشقر، وكانت ميولها ماوية صينية في مدينة أنتسيرابي، وعمل الحزبان معاً في النصف الاول من عام ١٩٦٤ لغرض مواجهة الحزب الحاكم، في الانتخابات المحلية، والتشريعية، واصبح نشاط التحالف بارز في ايلول من العام نفسه، وتمكن في انتخابات كانون الاول عام ١٩٦٤ من ايصال احد قادة حزب مؤتمر استقلال مدغشقر الزعيم المحلي بليز راكوتومافو Please Rakotomafou إلى منصب عمدة مدينة أنتسيرابي، وعقب انتخابه قام وزير الداخلية أندريه ريسامبا بوصف المدينة بأنها غير قابلة للحكم، وحلّ مجلسها البلدي، وتم حضر التحالف، وقد مهد ذلك الى انفراد الحزب الاشتراكي الديمقراطي على الساحة السياسية استعداداً لأنتخابات عام ١٩٦٥[٤٤].وتجدر الاشارة الى ان على الرغم من فرض تسيرانانا سيطرته على نظام الحكم، لكن تبلور صراع خفي داخل الحزب الحاكم منذ عام ١٩٦٤، بين الجناح المعتدل الليبرالي المسيحي يمثله جاك رابيمانانجارا Jacques Rabemananjara، وزير الاقتصاد آنذاك، والجناح التقدمي المعارض له الذي يمثله وزير الداخلية أندريه ريسامبا[٤٥] ففي عام ١٩٦٤ تعرض رابيمانانجارا لحملة اتهامات بالفساد أطلقتها صحافة موالية للحزب الحاكم في العاصمة بشأن صفقة توريد أرز، بتحريض من السناتور راكوتو ندرازاكا Rakuto Ndrazaka احد الشخصيات السياسة المقرّبة من ريسامبا، من دون أن يتمكن هذا الأخير من تقديم أي دليل يثبت اتهاماته ، ولم يحرك تسيرانانا ساكناً للدفاع عن رابيمانانجارا، ودلل ذلك على رغبة تسيرانانا في اضعاف الشخصيات القوية داخل حزبه لضمان استمرار سيطرته على الحزب الحاكم[٤٦].

المبحث الثاني/ التطورات السياسية الملغاشية ١٩٦٥-١٩٦٩

قرر الرئيس تسيرانانا في شباط عام ١٩٦٥ تقصير مدة ولايته الرئاسية بمقدار عام واحد، والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة جرت في ٣٠ آذار من العام نفسه، رشح فيها إلى جانبه جوزيف راسيتا Joseph Racita ، الذي انشق عن حزب مؤتمر استقلال مدغشقر المعارض في عام ١٩٦٣، بعد ان شعر ان الحزب المعارض لا يلبي طموحاته، واسس حزب الاتحاد الوطني الملغاشي Union nationale malgache، فضلاً عن المرشح المستقل ألفريد رازافياريسووا Alfred Razaviarisoa بينما دعم مؤتمر استقلال مدغشقر المعارض تسيرانانا ضمنياً، وهو امراً متناقضاً، لكن الحزب كان يدرك تماماً أن الرئيس تسيرانانا مدعوماً بقوة مطلقة من فرنسا، وان فوزه امراً حتمياً، واختار الحزب الدعم السري لتسيرانانا، وكان ذلك بمثابة صفقة غير معلنة لضمان استمرار الحزب في العمل الشرعي داخل العاصمة، وتجنب الصدام مع النظام وحلفائه الفرنسيين، وبالوقت نفسه تلقين راسيتا درساً قاسياً وإثبات فشله بعد خروجه من عباءتهم، حتى لو كان الثمن بقاء الرئيس تسيرانانا في السلطة، فقد عد الحزب انشقاق جوزيف راسيتا خيانة عظمى للحزب، وكان حزب مؤتمر استقلال مدغشقر يأمل ان دعمه للرئيس سيؤدي الى مطارة حزب جوزيف رايستا وحله، وعندما جرت الانتخابات في ٣٠ اذار حصل تسيرانانا على ٢,٤٥١,٤٤١ صوتاً ، من أصل ٢,٥٢١,٢١٦ صوتاً أُدلي بها في صناديق الاقتراع، وفاز بنسبة ٩٧.٩٨٪ من الأصوات، مقابل ٥٤,٨١٤ صوتاً لراسيتا بنسبة ٢.١٩٪ ، بينما حصل المرشح المستقل ألفريد رازافياريسووا على٨١٢ صوتاً بنسبة بلغت ٠.٠٣٪ [٤٧]واستمر تسيرانانا في العمل على توطيد هيمنة الحزب الحاكم الاوحد، وجاء ذلك في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٨ حزيران عام ١٩٦٥، اذ حصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على ٢,٤٧٥,٤٦٩ صوتاً من أصل ٢,٦٠٥,٣٧١ صوتاً صحيحاً، أي بنسبة ٩٥ % من الأصوات، وبذلك حصد الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم ١٠٤ مقعداً من أصل ١٠٧ مقعداً في البرلمان، بينما توزعت أصوات المعارضة البالغة ١٤٣ ألف صوت أساساً على أنتاناناريفو، وديبغو سواريز، وتاماتاف وفيانارانتسوا، وتوليارا لصالح الحزب المعارض مؤتمر استقلال مدغشقر، وبذلك تقلص وجود حزب المعارضة الرئيس بزعامة ريتشارد أندريامانجاتو إلى ٣ مقاعد فقط اقتصرت على معقله في العاصمة أنتاناناريفو، أما جوزيف راسيتا وحزبه المنشق فقد خرج من المشهد البرلماني تماماً بلا أي مقعد، وبذلك تم اقصاء المعارضة من المشهد السياسي بشكل شبه تام، ورافق هذا التوطيد السياسي خطاب أيديولوجي حملته الحكومة تحت اسم الاشتراكية الملغاشية، سعى إلى تقديم النظام بوصفه ممثلاً لمصالح الفلاحين عبر خطط تنموية متعاقبة، بموجب الخطة الخمسية ١٩٦٤–١٩٦٨[٤٨]بعد تحجيم دور المعارضة شهدت جمهورية ملاغش في عام ١٩٦٦ استقراراً سياسياً، وانصرفت الحكومة الى تعزيز سلطتها عبر احداث تنمية اقتصادية، فكانت رؤية الحكومة الملاغشية ان الاستقرار السياسي مرهون بتقدم الجانب الاقتصادي، وبدأت الحكومة بتطبيق الاشتراكية الملغاشية، التي وصفها تسيرانانا بأنها اشتراكية براغماتية تنبع من التقاليد الأفريقية، وتقوم على مفهوم الفومبونا Fokonolona وهو نظام المجتمع القروي التقليدي القائم على التعاون والتكافل، بعيداً عن الاشتراكية السوفيتية، وقامت الحكومة بتأسيس التعاونيات الزراعية، وحث المزارعين على زيادة الإنتاج ضمن الخطة الخمسية ١٩٦٤–١٩٦٨، وتم إنشاء البنك الوطني للتنمية الملاغشية لتمويل المشاريع الزراعية والصناعية المحلية، بهدف تقليل الاعتماد التدريجي على القروض الفرنسية المباشرة، ودعم تعاونيات الفلاحين، الا ان الحكومة لم تتخلص من الهيمنة الفرنسية، ولم تأمم الشركات الأجنبية، بل ظلت المصالح والشركات الفرنسية الكبرى مهيمنة تماماً على الاقتصاد الملاغاشي، مما جعل المعارضة السياسية والشباب يعتبرونها اشتراكية صورية، وهي مجرد واجهة للاستعمار الجديد، مما ادى الى تصاعد حدة المعارضة ضد النظام السياسي الملغاشي، الذي عزز علاقاته مع الدول الغربية بشكل وثيق، وكانت فرنسا مسؤولة عن حماية امنه الداخلي[٤٩]تزامنت تلك التطورات مع تعرض الرئيس تسيرانانا في حزيران عام ١٩٦٦ الى ازمة صحية، وعندما سافر الرئيس إلى فرنسا للعلاج قرابة ثلاثة أشهر، شُلت الحركة السياسية والتنفيذية في البلاد لعدم وجود نائب رئيس رسمي أو وجود شخصية سياسية تنوب عنه شرعياً يمتلك صلاحيات كافية، مما أظهر النظام بمظهر الحكم الفردي بعيداً عن حكم المؤسسات، وأدى غياب الرئيس إلى ظهور صراعات داخلية بين أقطاب الحزب الحاكم، اذ بدأ كبار المسؤولين والوزراء منهم وزير الداخلية القوي أندريه ريسامبا في بناء تحالفات داخل الحزب، لتثبيت أقدامهم كخلفاء محتملين للرئيس، مما أذكى النزاعات بين نخب السواحل، ونخب المرتفعات الوسطى في داخل الحزب، فضلاً عن ذلك استغلت أحزاب المعارضة اليسارية والنقابات العمالية، فترة غياب الرئيس وضعفه الصحي، وتم الترويج لفكرة أن النظام أصبح عاجزاً وتابعاً لفرنسا بشكل كلي، في الجوانب السياسة والاقتصاد والعسكرية، وقد انعكس ذلك على قادة الجيش والشرطة اللذين اخذوا يدركون أن استقرار البلاد معلق بحياة رجل واحد، مما دفع المؤسسة العسكرية للمرة الأولى إلى التفكير في دورها المستقبلي كصمام أمان في حال حدوث أي مفاجأة، وبذلك كانت الازمة الصحية نقطة تحول أنهت مرحلة الاستقرار المطلق، وبدأت بعدها مرحلة العد التنازلي، وسلسلة من الأزمات المتراكمة التي أدت في النهاية إلى انفجار الشارع، ومما زاد الوضع تعقيداً الضرائب التي فرضت على الفلاحيين، والصناعيين، وادى ذلك الى توتر الاوضاع الداخلية[٥٠]وبحلول عام ١٩٦٧ حاول الرئيس فيليبير تسيرانانا إعادة إحكام سيطرته على الساحة السياسية، بعد تعافيه من أزمتة الصحية، وعمل على احتواء الصراعات الداخلية في حزبه الحاكم، وقام خلال العام نفسه بجولات مستمرة في ملاغش لترسيخ صورته امام الشعب بانه اب للأمة الملاغشية، ولكي يظهر امام الشعب عدم انقياده لفرنسا اصدر مرسوماً في

٢٩ اذار عام ١٩٦٧ اعلن بموجبه اعتبار ٢٩ اذار من كل عام عطلة رسمية بمناسبة الانتفاضة ضد فرنسا في عام ١٩٤٧، وكان هدفه من تلك الخطوة السياسية امتصاص غضب أحزاب المعارضة اليسارية والقومية، لاسيما الحزب المعارض مؤتمر استقلال مدغشقر في العاصمة، الذي اتهم النظام بالعمالة المطلقة لفرنسا، ومحاولته طمس التاريخ النضالي للجزيرة، الى جانب ذلك عمل تسيرانانا على اخماد أي تطلعات بين وزرائه لخلافته في المنصب، الا ان شخصية وزير الداخلية ريسامبا اخذت بالبروز بشكل منافس للرئيس تسيرانانا، وبدأ وزير الداخلية في توسيع نفوذه داخل الأجهزة الأمنية والمحلية، مما خلق حالة من التوجس لدى الأجنحة الأخرى الموالية للرئيس، وتعمقت الانقسامات غير المعلنة داخل النخبة الحاكمة، لاسيما نخبة اهل السواحل حول كيفية إدارة البلاد في حال حدوث انتكاسة صحية أخرى للرئيس[٥١]وفي المؤتمر الحادي عشر للحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي عقد اثناء الفترة ما بين ٤ و٩ ايلول عام ١٩٦٧، طالب أنصار ريسامبا بمراجعة اتفاقيات التعاون الفرنسية الملغاشية، لغرض تعديلها او الغائها، وكان وزير الداخلية ريسامبا الذي يقود الجناح التقدمي داخل الحزب الحاكم هو الداعية الرئيس لذلك التوجة، اذ كانت اتفاقيات التعاون التي وُقعت مع فرنسا عند الاستقلال مجحفة للغاية في نظر جيل الشباب والقوميين، إذ منحت باريس هيمنة كاملة على الدفاع، والمالية، والتعليم، والاقتصاد، وكانت رؤية وزير الداخلية أن استمرار التبعية المطلقة لفرنسا سيفجر الشارع ضد الحزب، الا ان الرئيس تسيرانانا عد العلاقات مع فرنسا خطاً أحمر، وصمام أمان لبقائه في السلطة، واعتبر مطالبة ريسامبا بمثابة تهديد لنهجه السياسي، وتحدياً مباشراً لسلطته، مما ادى الى تصاعد التوتر بين الطرفين، واستمر الصراع الخفي حتى انفجار الازمة في عام ١٩٧١[٥٢]وبحلول عام ١٩٦٨ استمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم بالهيمنة على الحياة السياسية مع وجود ضعيف للحزب المعارض حزب مؤتمر استقلال مدغشقر، واستمرت جمهورية ملاغش في عام ١٩٦٨ بالاعتماد الكلي على فرنسا بموجب اتفاقيات التعاون المشترك، وكانت القوات العسكرية الفرنسية لا تزال تتمركز في قاعدة دييجو سواريز البحرية، والمستشارون الفرنسيون يديرون مفاصل الوزارات والتعليم، واصبحت المعارضة تنظر للاستقلال بانه صورياً، نظراً لسيطرة المستوطنين، والشركات الفرنسية على مفاصل الاقتصاد والسياسة والتعليم[٥٣] وفي ايار عام ١٩٦٨ بدأت أولى شرارة للسخط داخل جامعة أنتاناناريفو، والمدارس الثانوية ضد فرنسا، اذ طالب الطلاب الملغاشيون بتعديل النظام التعليمي ليكون أكثر تعبيراً عن الهوية الوطنية، وهو الحراك الذي تزامن مع أحداث الانتفاضة الطلابية بفرنسا في ١١ ايار ١٩٦٨ احتجاجاً على القوانين الجامعية، وتلاقت مصالح الطلاب مع العمال الذين احتجوا على السياسة الراسمالية الفرنسية، وجرت اشتبكات مع الشرطة في باريس ادى الى سقوط ضحايا، وتضامن الملاغشين مع حركة الطلاب في باريس، وكانت حركة الطلبة الملاغشين بمثابة النواة الأولى لثورة الطلاب التي أطاحت بالنظام الملاغاشي لاحقاً، تزامن ذلك مع زيادة عدد التعيينات القائمة على المحسوبية السياسية، وتعميق نفوذ النخبة الساحلية الأنتيمورونا التي ينتمي لها الرئيس تسيرانانا على حساب نخبة الميرنا سكان المرتفعات الوسطى، الذين شعروا بالتهميش، مما دفعهم الى الاصطفاف ضد الحكومة الملاغشية، وخلق ذلك احتقاناً مكتوماً في الأوساط الأكاديمية الثقافية[٥٤]رافق ذلك قيام تسيرانانا بأعادة هيكلة الحزب الحاكم والوزارات، وكان هدف تلك التغييرات إقصاء الجناح التقدمي أو القومي داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم، وتثبيت النفوذ الفرانكوفوني، وتعميق المحسوبية التي حوّلت الوزارات إلى معاقل للولاءات الشخصية والعرقية من العناصر الساحلية الموالية له، ففي نيسان عام ١٩٦٨ عقد المؤتمر الوطني للحزب الحاكم، وقرر فيه تقليص نفوذ الجناح التقدمي داخل الحزب الذي يتزعمة وزير الداخلية اندريه ريسامبا، واثناء الفترة مابين ايار وآب من العام نفسه جرى استبعاد العناصر الشابة التقدمية من اللجنة التنفيذية للحزب، وحُصرت صناعة القرار في المجلس السياسي الأعلى للرئيس الذي ضم الحرس القديم شديد الولاء لفرنسا، وفي تشرين الاول عام ١٩٦٨أجرى تسيرانانا تعديلاً وزارياً وإدارياً واسع النطاق استهدف تركيز السلطة بيد العناصر الساحلية الموالية له، وتم تجريد الوزراء ذو الميول الإصلاحية من صلاحياتهم المالية والرقابية، وحل محلها عدد من الشخصيات الساحلية من عرقية الأنتيمورونا، والقبائل الساحلية الحليفة التي ينتمي إليها الرئيس، وتولت المناصب السيادية والوزارية مثل وزارة التجارة، الخارجية، والتعليم العالي والمهني، وكانت الميزة الأساسية للوزراء الجدد هو إيمانهم المطلق بأتفاقيات التعاون المشترك مع فرنسا، والرفض القاطع لأي تقارب مع المعسكر الاشتراكي، ومع الحركات القومية الأفريقية، وكانت نتيجة تلك التعيينات التي قامت على الولاء العرقي والشخصي بدلاً من الكفاءة، تفشي المحسوبية والفساد المالي داخل الوزارات بشكل غير مسبوق[٥٥]وفي تشرين الثاني عام ١٩٦٨ نُشرت وثيقة بعنوان عشر سنوات من الجمهورية أعدها مستشار فني فرنسي بالاشتراك مع احد المثقفين الملغاشين ، وجهت فيها انتقادات لاذعة لقيادات الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وكشفت عن الفساد المالي والمحسوبية داخل أروقة الوزارات، وبيّنت كيف أصبحت الدولة تُدار لإرضاء النخبة الساحلية الحاكمة، والمستثمرين الفرنسيين على حساب الشعب وعرقية الميرنا، كما نسبت فضائح فساد مالية إلى أعضاء في الحكومة، وبدلاً من قيام تسيرانانا بالتحقيق بذلك ومحاولة اصلاح الاوضاع الداخلية، قام بمحاكمة المسؤولين عن المنشور جنائياً، وانتهى الأمر بسجن المثقف الملاغشي، وقد اثار ذلك الاوساط المثقفة الملاغشية، وولدت احتقان نجم عنه تغير النظام فيما بعد، هذا بالوقت الذي بدأ فيه نجم أندريه ريسامبا، بالصعود كمرشح خلفاً للرئيس الملغاشي، وبرزت شخصيات اخرى نافست ريسامبا على الكرسي الرئاسي منهم ألفريد ناني Alfred Nani ، رئيس الجمعية الوطنية آنذاك،

ونائب الرئيس كالفن تسيبو Calvin Tsiebo الذي كان يحظى بدعم جاك فوكار، مستشار الرئيس الفرنسي لشؤون أفريقيا ومدغشقر[٥٦].

امام ذلك قام الرئيس تسيرانانا اثناء شهري تشرين الثاني وكانون الاول عام ١٩٦٨ بتجريد وزير الداخلية اندريه ريسامبا من صلاحياته، اذ قام بنقل سلطة الإشراف على الشرطة الجمهورية للأمن والأجهزة الأمنية الحساسة تحت اشرافه وسلطته بشكل مباشر، بمساعدة مستشاريه الفرنسيين، تزامن ذلك مع تصاعد حدة التوتر بين الاوساط المثقفة والطلابية، والطبقة الفلاحية التي اثار سخطها فرض الضرائب المستمرة ومنها ضريبة الرأس، وتراجع المستوى المعيشي[٥٧]اما على الصعيد الخارجي تميز عام ١٩٦٨ ببناء شراكات قوية مع المعسكر الغربي، شملت الولايات المتحدة الأمريكية، التي حصلت على ترخيص لإنشاء قاعدة ناسا الكبيرة في إيمير ينتسياتوسيكا، بالمرتفعات الوسطى، وتمت اقامة علاقات شراكة مع ألمانيا الغربية، وتايوان، وحكومة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا على المستوى الاقتصادي، مما اثار مخاوف الملغاشين من التدخل الخارجي، تزامن ذلك مع مطارة الحركات الشيوعية في البلاد، بالوقت الذي تصاعد فيه المد الاشتراكي في القارة الافريقية[٥٨]شددت الحكومة الملغاشية سيطرتها على البلاد بحلول عام ١٩٦٩ وضيقت الخناق على الحزب المعارض حزب مؤتمر استقلال مدغشقر ذي الميول الشيوعية الاشتراكية، فعلى الرغم من وجود الحزب، الا انه كان شكلياً لتحسين صورة نظام الحكم، واعتمد نظام تسيرانانا سياسياً على تحالف قبائل المناطق الساحلية، وقام بإقصاء المجموعة العرقية الميرنا التي تقطن المرتفعات الوسطى، وهي من الطبقة المثقفة، وكان غالبيتها تشغل وظائف مهمة في الدولة، الا ان النظام اقصى عدد منهم من تلك الوظائف، وتم حصر الوظائف المهمة بيد قبائل السواحل، وعمق ذلك شعور الطبقة المتعلمة من الميرنا بالتهميش السياسي المتعمد من قِبل الحكومة، مما دفعهم لقيادة العمل السري داخل النقابات والجامعات، رافق ذلك تزايد الغضب الداخلي في الأوساط السياسية الطلابية في ايلول عام ١٩٦٩ بسبب اتفاقيات التعاون الفرنسية الملغاشية التي وقعت في بداية الاستقلال، وهيمنت بموجبها فرنسا على البلاد، اذ سيطر المستشارين الفرنسيين على مفاصل الجيش، والتعليم، والاقتصاد المالي عبر الفرنك الافريقي، ورداً على ذلك طالبت حركات طلابية راديكالية علناً بانهاء اتفاقيات التعاون مع فرنسا،والانفكاك عنها سياسياً واقتصادياً وثقافياً [٥٩] تزامن ذلك مع تخفيض قيمة العملة الوطنية على غرار تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي في عام ١٩٦٩، وعانت ملاغش جراء ذلك من تدهور في سعر الصرف، وزادت معاناة الفلاحيين من منتجو السكر في ملاغش، واصبحوا ضحايا التجارة التفضيلية الفرنسية التي فرضتها اتفاقيات السوق المشتركة، وقد زاد ذلك الوضع توتراً في ملاغش[٦٠] وبعد عودة الرئيس تسيرانانا من رحلة علاجية في ٢ كانون الاول عام ١٩٦٩ فاجأ النخبة السياسية بإعلان حلّ الحكومة وإعادة ترتيب المناصب الإدارية والمحلية بقرار رئاسي مباشر من دون الرجوع للبرلمان أو إجراء اقتراع، وجرد المجالس البلدية من المناصب التي تشغلها المعارضة من حزب مؤتمر استقلال مدغشقر، لاسيما بلدية العاصمة أنتاناناريفو التابعة للحزب المعارض، وقام النظام الحاكم في ٢١ من الشهر نفسه بتعيين مندوبين عموميين من وزارة الداخلية للسيطرة على قرارات المحافظات والمجالس البلدية، وتهميش العناصر المنتخبة تماماً، لغرض السيطرة على صناديق الاقتراع في انتخابات عام ١٩٧٠ المقبلة[٦١].

تزامن ذلك مع الانتخابات البلدية التي جرت في ٢١ كانون الأول من العام نفسه التي اكدت مجدداً قوة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم، اذ فاز الحزب ببعض الدوائر الانتخابية الجديدة، ومنها أنتسيرابي، ومع ذلك فقد الحزب الأغلبية المطلقة في ميناء تاماتاف الشرقي الرئيس، واضطر إلى التراجع أكثر لصالح حزب العمل من أجل الحرية والعدالة في تاناناريف[٦٢] ومع تلك التطورات بدأ النظام يفقد شعبيته ففي نهاية عام ١٩٦٩ ابتعدت الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية عن نظام الحكم، وتصاعد نشاط حركة المعارضة في الجنوب الذي عانى من الجوع بسبب الاهمال والجفاف، تزامن ذلك مع تزايد نشاط حزب الحركة الوطنية من أجل استقلال مدغشقر (مونيما)، اذ التف حوله عدد كبير من الشباب الذين طالبوا لأول مرة باستخدام اساليب العنف لتغيير النظام، وتصاعدت معارضة الحركات الطلابية، وشهد الحزب الحاكم تصدعاً من الداخل ادى الى تصاعد حدة المعارضة للجناح اليساري للحزب الذي طالب بإصلاح زراعي جذري، واقترح عمليات تأميم، وتكثيف النزعة الملغاشية على المستويات العليا للحكومة والقطاع الخاص، وختم عام ١٩٦٩ بوضع مشحون بالتوتر[٦٣].

المبحث الثالث: التطورات السياسية الداخلية وانهيار الحكم الجمهوري ١٩٧٠-١٩٧٢.

مرت الاحداث اثناء المدة التي امتدت من عام ١٩٧٠ الى ١٩٧٢ بجملة تطورات انتهت باسقاط الحكم الجمهوري المدني، وانتقال الحكم تحت ادارة الحكم العسكري، ويمكننا تتبع ذلك عبر التطورات الاتية:

اولاً/ الأزمة الصحية للرئيس والانتخابات التشريعية ١٩٧٠

أصيب تسيرانانا بجلطة دماغية حادة في ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٠ خلال زيارته إلى ياوندي عاصمة الكاميرون لحضور اجتماع الاتحاد الأفريقي الملغاشي ، نُقل على إثرها إلى باريس ودخل في غيبوبة استمرت عشرة أيام قبل أن يستعيد وعيه، وبقي في المستشفى حتى ١٤ أيار ١٩٧٠، واثناء تلك الفترة، تولى الحكومة ثلاثة رؤساء هم: تسيبو، وريسامبا، ورابيمانانجارا، واضطر الأخيران إلى إصدار بيان عام نفيا فيه التقارير الصحفية التي أشارت إلى وجود خلاف حاد بينهما، ووصف الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو Georges Pompidou حالة تسيرانانا حينها في محادثة مع مستشاره

فوكار بأنها تنم عن تراجع حاد في القدرة على متابعة الشؤون العامة ، وعاد تسيرانانا إلى بلاده في ٢٤ أيار عام ١٩٧٠وهو بصحة جيدة اذ اندهش الاطباء من سرعة تعافيه [٦٤]عاد تسيرانانا في الوقت المناسب للاحتفال بالذكرى العاشرة للاستقلال في ٢٦ حزيران، لكنه كان يعاني من إعاقة جسدية وعقلية، ويبدو أنه اقتنع، بعد نجاته التي كادت أن تكون معجزة، بأنه الزعيم المختار إلهياً لملاغش، فأصبح أكثر استبداداً في سلوكه، وأصبح يشك في أي علامة على عدم الولاء بين زملائه، وأعلن قراره البقاء في السلطة معتبراً أنه استعاد عافيته، غير أن تراجعه السياسي كان قد بدأ فعلياً منذ ذلك الحين، وسيطر عليه إحساس متزايد بالعزلة عن واقع البلاد وسط حاشية مصلحية ، وقد جرت في ٦ أيلول عام ١٩٧٠ انتخابات تشريعية جديدة فاز فيها الحزب الاشتراكي الديمقراطي بـ١٠٤ مقاعد مقابل ثلاثة مقاعد لحزب مؤتمر استقلال مدغشقر المعارض، وتقدمت المعارضة بنحو ٦٠٠ شكوى بشأن سير الانتخابات لم يُحقق في أي منها[٦٥].

ثانياً : سقوط أندريه ريسامبا

وبعد الانتخابات اصدر الرئيس تسيرانانا في ٩ تشرين الاول عام ١٩٧٠ قانوناً يجيز ترشيح أربعة نواب لرئيس الجمهورية سعياً لتفادي فراغ في السلطة، والتخفيف عن كاهل الرئيس، وتولى ريسامبا رسمياً منصب النائب الأول للرئيس فيما تراجع كالفن تسيبيو Calvin Tsiebo إلى الموقع الثاني، فبدأ للوهلة الأولى أن ريسامبا قد حسم صراع خلافة الرئيس لصالحه' غير أن ذلك الترجيح لم يدم طويلاً، إذ كان ريسامبا من أنصار مراجعة اتفاقيات التعاون الفرنسية الملغاشية، بسبب حالة الركود الاقتصادي، كما عارض التقارب مع حكومة بريتوريا العنصرية، ونجح في تمرير قرار من المجلس الوطني للحزب االاشتراكي الديمقراطي في ٧ تشرين الثاني ١٩٧٠ يدعو صراحة إلى مراجعة الاتفاقيات الفرنسية الملغاشية، فاستشاط تسيرانانا غضباً، وسرعان ما أقنعه المقربون منه بأن ريسامبا يدبّر مؤامرة ضده، وهي قراءة سياسية أكثر منها استخباراتية، دفعته إلى أن يأمر مساء ٢٦ كانون الثاني ١٩٧١ بتعزيز قوات الدرك في العاصمة، ووضع الجيش في حالة تأهب، وتعزيز حرس القصر الرئاسي، ثم حلّ في ١٧ شباط ١٩٧١ الحكومة برمّتها، وجرّد ريسامبا من حقيبة الداخلية التي تولاها بنفسه بمساعدة مندوب وزاري شخصي، وعين ريسامبا وزيراً للزراعة، واعاد كالفن تسيبيو إلى منصب النائب الأول للرئيس' وقد رصد جاك فوكار، مستشار الرئيس الفرنسي لشؤون أفريقيا، هذا التصعيد بقلق واضح، فكتب إلى بومبيدو في ٢ نيسان ١٩٧١ واكد أن ما يجري ناجم عن عناد تسيرانانا، وتراجع تقديره للأمور، وحذر من أن اعتقال ريسامبا سيكون كارثة على البلاد ، غير أن التحذير الفرنسي لم يوقف المسار الذي كان قد اتخذه تسيرانانا، فجُرّد ريسامبا في أيار ١٩٧١ من منصبه أميناً عاماً للحزب، وعلى اثر ذلك قدم ريسامبا في ٢٥ ايار استقالة جماعية لمكتب الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وفي ١حزيران في العام نفسه ثم اعتقال ريسامبا بقرار من مجلس الوزراء بتهمة التآمر مع الحكومة الأمريكية ضد الحكومة، وطرد السفير الامريكي، ووُضع ريسامبا تحت الإقامة الجبرية في جزيرة سانت ماري الصغيرة، وبعد سنوات اعترف تسيرانانا بأن تهمة ريسامبا كانت ملفقة بالكامل[٦٦].

ثالثاً: الانتفاضات الفلاحية والطلابية ١٩٧١

لم يكن سقوط ريسامبا مجرد تصفية حساب في قمة السلطة يمكن عزلها عما تلاها، فقد جرّد النظام نفسه، خلال أسابيع قليلة من الوزير الوحيد القادر على مخاطبة الأوساط الساخطة داخل الحزب وخارجه، وترك فراغاً سياسياً في الجنوب تحديداً ملأه بعد أسابيع معدودة تحرك مسلح لم يكن أحد في السلطة يتوقع اتساعه، وفي ذلك المناخ المتوتر اندلعت في الجنوب أولى العلامات الجدية على تصدع النظام، ففي ليلة ٣١ آذار عام ١٩٧١ انطلقت انتفاضة مسلحة في منطقة توليارا وما حولها، قادها الزعيم المعارض مونجا جاونا، رئيس حزب الحركة الوطنية من أجل استقلال مدغشقر (مونيما) وعمدة توليارا الأسبق حمل حزبه شعار (مدغشقر للملغاشيين)، وشارك في الانتفاضة مزارعون رفضوا دفع الضرائب والرسوم الباهظة المفروضة من الحزب الحاكم على منطقة فقيرة تعاني أصلاً من الجفاف والأعاصير المتكررة[٦٧] وهناك أشارات اكدت أن وزير الداخلية أندريه ريسامبا كان قد اتصل بجاونا في ١٠ آذار ١٩٧١ قبل اعتقاله محرضاً إياه على قيادة تحرك شعبي ضد تسيرانانا، في خطة استهدفت توريط الزعيم الجنوبي في تمرد يمكن للسلطة سحقه واعتقال قادته قبل أن يتفاقم، بما يخدم أيضاً هدفاً داخلياً هو إضعاف الجناح الجنوبي في الحزب لصالح الشمال[٦٨]وقوبلت الانتفاضة بقمع مسلح عنيف، اكدت الجهات الرسمية الملاغشية ان عدد ضحايا التمرد ٤٥ قتيلاً، بينما اكد الزعيم مونجا جاونا أن عدد القتلى تجاوز الألف، وهو تفاوت في الروايات لم يُحسم لصالح رقم بعينه حتى اليوم ، انتهت الانتفاضة باعتقال جاونا في ١٢ نيسان ١٩٧١، مع ٥٠٠٠ آلاف شخص من اعضاء حزب موينما، واعلن جاونا تحمّله مسؤولية ما جرى لوحده أمام المحققين، فيما بلغ عدد المعتقلين المُرسلين إلى سجن جزيرة نوسي لافا ٦٠٠ معتقلاً في ٢٧ من الشهر نفسه[٦٩] وقد أثارت تجاوزات قوات الدرك في قمع الانتفاضة، بقيادة الكولونيل ريتشارد راتسيماندرافا aRichard Ratsimandrav موجة عداء واسعة ضد دولة الحزب الاشتراكي الديمقراطي اضعفت هيبته في أنحاء البلاد، وقد أعرب الأساقفة والصحف الكاثوليكية، وقساوسة اتحاد اليهود المسيحيين عن استيائهم علناً من قسوة القمع[٧٠] وعلى الرغم من أن الحركة الفلاحية أُخمدت بسرعة، وتم اصدار قرار من الرئيس بعد اعتقال جاونا بحظر حزبه وتفكيكه بشكل كامل، الا ان ذلك زاد من شراسة اهل الجنوب، وإن الأثر الرمزي

لما جرى كان بالغاً، إذ تحطمت أمام الرأي العام صورة ملاغش الهادئة، وصورة الرئيس المتحضر التي روّجت لها الدعاية الرسمية[٧١] تزامن مع الانتفاضة الفلاحية الجنوبية حركة طلابية في العاصمة، ضد تطبيق نظام الامتحانات الفرنسي تلقائياً في ملاغش، فكانت وزارة التعليم الفرنسية هي من تضع الامتحانات الخارجية، وتشرف عليها، وكان رئيس جامعة مدغشقر فرنسياً، عُيّن من قبل وزير التعليم الفرنسي، على الرغم من توافر العديد من الأكاديميين الملغاشيين المؤهلين، وشغل الفرنسيون ٨٠٪ من المناصب التدريسية في الجامعة، وجميع المناصب العليا، وشكلوا أيضاً ٨٠٪ من هيئة التدريس في المدارس الثانوية الحكومية، في الوقت الذي لم يجد فيه الخريجين وظائف، كما كانت المناهج مطابقة للمناهج الفرنسية، الى جانب تدريس مادتي التاريخ والجغرافية الفرنسية، ولغة التدريس فرنسية[٧٢] ادت عدم استجابة الحكومة لتلبية مطالب الحركة الطلابية في كلية الطب جامعة مدغشقر بملغشة التعليم، وطرد الاساتذة الفرنسيين من الجامعات والمدارس، وتغير المناهج بما يتلاءم مع الهوية الوطنية الملاغشية، وترك المناهج الموروثة الفرنسية، الى احتجاجات طلابية في مدرسة بيفيلاتانانا الطبية في منتصف آذار عام ١٩٧١، وفي ٢٤ من الشهر نفسه، أعلن اتحاد جمعيات طلبة مدغشقر Fédération des Associations d'Étudiants de Madagascar (FAEM) إضراباً جامعياً بدعم من حزب مؤتمر استقلال مدغشقر، شارك فيه نحو ٨٠ % من طلاب البلاد البالغ عددهم ستة آلاف طالب، فأمر تسيرانانا في اليوم التالي بإغلاق الجامعة معلناً أن الحكومة لن تسمح باستغلال مشكلة جامعية بحتة لأغراض سياسية، مما ادى الى احتقان الحركة الطلابية والمثقفين ضد نظام الحكم، وبعد مرور ايام فتحت الجامعة، وعاد الطلاب للمظاهرات مرة اخرى استمرت حتى شهر نيسان عام ١٩٧١، مما اجبر حكومة ملاغش على تعيين لجنة من ٣٠ عضواً من بينهم ١٥ طالباً لمراجعة وضع الجامعة، وفي تموز من العام نفسه قبلت اللجنة الفرنسية الملغاشية المختلطة التي كانت لا تزال تدير الجامعة، لأنها كانت في الأساس جامعة فرنسية، عملية الملغشة التدريجية، على الأقل من الناحية القانونية، مع استمرار فرنسا في تقديم التمويل وأعضاء هيئة التدريس، ووعدت اللجنة بإجراء دراسة لإصلاحات لتحقيق تحول جذري في نظام الدراسة، لكن لم تنفذ اللجنة ذلك، وكان مجرد مماطلة[٧٣].

رابعاً: الثورة وانهيار الحكم الجمهوري الاول ١٩٧٢

حمل مطلع عام ١٩٧٢ في ظاهره صورة نظام في أوج قوته الانتخابية، وفي باطنه مؤشرات انهيار وشيك، فان الفوز الساحق الذي حققه تسيرانانا لم يكن تعبيراً عن ثقة شعبية متجددة بقدر ما كان كشفاً عن اتساع الهوة بين الشرعية الانتخابية الشكلية، والشرعية الفعلية للنظام، ففي ٣٠ كانون الثاني عام ١٩٧٢، أُجريت انتخابات رئاسية جديدة رشح فيها تسيرانانا بمفرده بعد أن قاطعتها المعارضة، فأُعيد انتخابه بنسبة ٩٩.٧٢ % من الأصوات وسط مشاركة بلغت ٩٨.٨ % من الناخبين المسجلين، تم ذلك بوسط حملة مطاردة طالت بعض الصحفيين، وملاحقة اصحاب المنشورات التي انتقدت نتائج الاقتراع، وأساليب تحقيقه ، وقد اقتنعت المعارضة، بعد ذلك الفوز الساحق غير المسبوق، بأنها لن تستطيع منافسة الحزب الحاكم عبر صناديق الاقتراع، فمالت إلى النزول للشارع ، بالاعتماد على دعم النخبة الميرينية التي همشها تسيرانانا وريسامبا، وتم ابعادها عن مراكز القرار، والوظائف المدنية في المدة السابقة[٧٤]في تلك الظروف برز بارتيليمي جواسي Barthelemy Johasy بصفته الرجل القوي الجديد في النظام الذي تسنم منصب وزير الداخلية خلفاً لريسامبا، فشدّد الرقابة على الصحافة، وأصدر في ١٩ نيسان عام ١٩٧٢ قراراً بحل رابطة طلبة الطب والصيدلة التي طالبت باستمرار بملغشة التعليم[٧٥] على اثر ذلك القرار اندلعت موجة احتجاجية طلابية جديدة شملت جامعات ومدارس العاصمة في ٢٤ نيسان من العام نفسه، وامتدت لتشمل مدينة فيانارانتسوا في ٢٨ من الشهر نفسه، ومدينة أنتسيرابي في ٢٩ نيسان، ولاقت المظاهرات الطلابية مشاركة واسعة من طلاب المدارس الثانوية في المدن الإقليمية الذين نددوا باتفاقيات التعاون الفرنسية الملغاشية، وجرائم الإمبريالية الثقافية، وتم اعلان الاضراب العام عن الدراسة[٧٦] وطالب مكتب الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ٩ ايار عام ١٩٧٢ باستخدام كل الوسائل المتاحة لأنهاء الاضراب، وبلغت الأزمة ذروتها في ١٢ أيار عام ١٩٧٢ ففي مساء اليوم نفسه، أمرت السلطات الحكومية التي بدا عليه الارتباك أمام اتساع الحراك الطلابي، باعتقال ٤٠٠ طالباً تم ارسالهم إلى سجن جزيرة نوسي لافا شمال البلاد ، كما قامت باغلاق المؤسسات التعليمية كافة، واعلنت السلطات حظر أي مظاهرات، وفي اليوم التالي ١٣ أيار، قاد نحو خمسة آلاف طالب تظاهرة حاشدة في أنتاناناريفو، قابلتها مئات من عناصر قوات الأمن الجمهورية الحرس الشخصي للرئاسة، بإطلاق النار من دون أن تنجح في تفريق الحشد الذي ازداد اتساعاً، وبحسب الحصيلة الرسمية لذلك اليوم، سقط سبعة قتلى من عناصر قوات الأمن الجمهورية، و٤٠ قتيلاً من المتظاهرين، وأكثر من ٢٠٠ جريح ، وقد أدى ذلك العنف إلى توقف الموظفين والعاملين في كثير من المؤسسات عن العمل احتجاجاً، فازداد النظام عزلة[٧٧]تطورت الاوضاع الى اكثر شراسة ففي ١٥ أيار عام ١٩٧٢ دعت النقابات العمالية والمنظمات الكنسية إلى إضراب عام، وسار حشدٌ قوامه ١٠٠ ألف شخص، يمثلون معظم قطاعات سكان العاصمة نحو القصر الرئاسي حاملين لافتات تندد بالوجود الفرنسي واتفاقيات التعاون[٧٨] وطالبوا بالإفراج عن الطلاب الموقوفين البالغ عددهم ٤٠٠، فاصطدموا مجدداً بقوات الأمن الجمهورية في مواجهة أسفرت عن مقتل خمسة من عناصرها، وخمسة من المتظاهرين، وتطور الامر الى رفض قوات الدرك المشاركة

في قمع الحشود الطلابية حين أُمرت بذلك، فيما التزم الجيش موقفاً غامضاً، مما اضطر الحكومة إلى سحب قوات الأمن الجمهورية من الشارع، واستبدالها بقوات عسكرية نظامية، وكان تسيرانانا يقضي فترة استشفاء في منتجع رانومافانا الحراري قرب فيانارانتسوا، دفعه هوسه بالشيوعية إلى ربط الانتفاضة في الجنوب، وإضراب الطلاب في أنتاناناريفو بأنهما جزءان من مؤامرة ماوية واحدة، وفي الواقع لم تكن هناك صلة بينهما، لكن المعارضة المشتركة ضد الحكومة أدت في نهاية المطاف إلى تحالف ثوري بين حركة مونيما، وقادة الطلاب الراديكاليين، وعاد انانا إلى العاصمة وأمر فوراً باعلان حالة الطوارئ، وحظر التجوال في ١٦ من الشهر نفسه ، غير أن سلطته باتت موضع طعن علني متزايد، فقد أعلنت الحكومة الفرنسية في ١٧ من الشهر نفسه أن قواتها المسلحة المتمركزة في الجزيرة لن تتدخل في الأزمة الملغاشية باعتبارها شأناً داخلياً بحتاً، وهو ما فاقم عزلة تسيرانانا، وسحب بساط ورقة الدعم الفرنسي التي اعتاد عليها طيلة مدة حكمه، وأمام فشل تسيرانانا في تعبئة أنصاره للوقوف بوجة المظاهرات الاحتجاجية اعلن بانه سيفرج عن جميع المعتقلين، ويعودون الى ديارهم، الا ان المتظاهرين رفضوا التفاوض معه، واضطر في ١٨ أيار عام ١٩٧٢ إلى حل الحكومة الملغاشية، واعلن تعيين الجنرال غابرييل رامانانتسوا Gabriel Ramanantsoa رئيس أركان الجيش، رئيساً للحكومة، ومنحه صلاحيات استثنائية رئاسية كاملة، وعُلّقت أعمال الجمعية الوطنية عملياً وسط إعلان الأحكام العرفية، وظل تسيرانانا يعتبر تفويضه هذا إجراءاً مؤقتاً، واكد لمستشار الرئيس الفرنسي فوكار في ٢٢ أيار ١٩٧٢ إنه انتُخب من الشعب، ولن يتخلى عن منصبه طوعاً مهما كلّفه ذلك، الا ان في الوقع لم يعد يملك بعد ١٨ أيار أي سلطة فعلية[٧٩]امام عدم استقالة تسيرانانا بشكل رسمي لم يكن المناضلون مستعدين للاستسلام بعد ان نضمت اللجان الثلاث من الطلاب والمعلمين والعمال إلى منظمة زوام ZOAM وشكلت لجنة كيم KIM لجان المناضلين المتحدين 'United Militants Committeesالتي اعلنت أنها الصوت الحقيقي للجماهير والمصدر الوحيد للسلطة الشرعية الشعبية[٨٠] أدت الاضطرابات إلى إلغاء امتحان البكالوريا في المدارس الثانوية الفرنسية، والذي كان يؤدى عادةً في حزيران، حصل السفير الفرنسي على إذن من رامانانتسوا لإجراء امتحان خاص للطلاب الفرنسيين داخل القاعدة الجوية الفرنسية في مطار إيفاتو في ١٧ حزيران عام ١٩٧٢، امام ذلك ندد حشد كبير في الحرم الجامعي بالمعاملة الخاصة للطلاب الفرنسيين، ودعا إلى انسحاب جميع القوات الفرنسية، لم يرغب رامانانتسوا في الظهور بمظهر الحليف للفرنسيين، وسحب الإذن بإجراء الامتحان، مما شجع حركة كيم على المطالبة باستبدال ٢٦ حزيران بيوم ١٨ ايار كيوم وطني، وعندما تم تجاهل الطلب، أعلنت أنها ستقيم احتفالاتها الخاصة بيوم ٢٦ حزيران بشكل منفصل عن احتفالات الحكومة، رد رامانانتسوا بإعلان حالة الطوارئ، وحصر اجتماع حركة كيم في مكانه المعتاد في مجمع أكاديمي، بينما استمرت احتفالات الحكومة تحت الرئاسة المشتركة لتسيرانانا ورامانانتسوا، الا ان منظمة كيم بقيت نشطة وشكلت تهديداً للسلطة، وحاول رامانانتسوا تعزيز مكانته في البلاد، بضمان انسحاب كبار المستشارين الفرنسيين، ورفع الحد الأدنى للأجور، وإلغاء ضريبة الرأس، وضريبة الماشية، وتعيين رئيس جامعة ملغاشي، والإفراج عن السجناء السياسيين، بما فيهم مونجا جاونا وريسامبا، بالمقابل ركز مقاتلوا حركة كيم آمالهم على المؤتمر الوطني المقرر انعقاده في ٤ ايلول عام ١٩٧٢، لكن رامانانتسوا استبق المؤتمر بإعلانه طرح دستور جديد للاستفتاء الوطني في ٨ تشرين الاول في العام نفسه، وبذلك حول المؤتمر الى حلقة نقاش، وهيئة استشارية، بدأت ثقف للانتقال لحكم ديمقراطي[٨١] كان دستور غابرييل رامانانتسوا المقترح على الشعب الملغاشي اجراء استفتاء حول مشروع مرحلة انتقالية عسكرية مدتها خمس سنوات تُعلَّق خلالها صلاحيات الجمعية الوطنية، أيد مندوبوا المقاطعات عموماً الحكومة الجديدة باعتبارها الأمل الأفضل للتخلص من هياكل الحزب الاشتراكي الديمقراطي القمعي، وطغت حملة الاستفتاء في المقاطعات على معارضة تسيرانانا، وأُجري الاستفتاء في ٨ تشرين الأول عام ١٩٧٢ وحظي بموافقة ساحقة بلغت ٩٦.٤٣ % من الأصوات وسط نسبة مشاركة قدرها ٨٤.٢٩ % من أصل ٣,٤٤٨,٢٠٣ ناخب مسجل[٨٢] وفي أعقاب ذلك الاستفتاء مباشرة، قدّم فيليبير تسيرانانا استقالته الرسمية من رئاسة الجمهورية في ١١ تشرين الأول ١٩٧٢، واستُدل الستار نهائياً على حكم الجمهورية الأولى التي دام عمرها اثني عشر عاماً، وتولى رامانانتسووا رئاسة الدولة إلى جانب رئاسة الحكومة تحت الحكم العسكري الانتقالي لمدة خمسة سنوات[٨٣]ولم يعتزل تسيرانانا الحياة السياسية بعد استقالته، إذ استمر معارضاً صريحاً للحكم العسكري واصفاً نفسه برئيس الجمهورية المعلَّقة، وانتقد باستمرار حكومة غابرييل رامانانتسووا ذو التوجهات الاشتراكية، وبقى يتربص للأطاحة بها والعودة الى الحكم مجدداً، ولتعزيز توجهاته تصالح لاحقاً مع خصمه السابق ريسامبا الذي أُفرج عنه في ايلول ١٩٧٢ وأسس حزب الاتحاد الاشتراكي الملغاشي، وكان يرى فيه الرجل المناسب الذي يمكنه التصدي للحكم العسكري الجديد[٨٤]ان تسنم غابرييل رامانانتسووا السلطة، حمل معه إعادة توجية جذري لسياسات جمهورية ملاغش الخارجية والداخلية، فقد شرعت حكومة رامانانتسووا في التفاوض على اتفاقيات جديدة مع باريس أفضت إلى سحب القوات الفرنسية من القواعد العسكرية والبحرية التي احتفظت بها منذ ١٩٦٠، وإخراج ملغاش من منطقة الفرنك، وإعادة تعريف وضع الرعايا الفرنسيين على أنهم أجانب خاضعون للقانون العام، مقابل انفتاح تدريجي على الاتحاد السوفيتي ودول عدم الانحياز[٨٥] كما انطلق مسار الغلمشة أي إحلال اللغة الملغاشية تدريجياً محل الفرنسية في التعليم والإدارة، تلبية لمطالب الحركة الطلابية التي رفعتها منذ عام ١٩٧١، وإن استغرق ذلك المسار سنوات لاحقة حتى اكتمل تطبيقه[٨٦] وقد اطلق كثير من الملغاشيين

على أحداث أيار عام ١٩٧٢ وصف الاستقلال الثاني، تمييزاً لها عن استقلال عام ١٩٦٠ الذي ظل في نظرهم، مقيداً باتفاقيات التعاون التي أبقت لفرنسا اليد العليا في القرار الوطني(٨٧).

الخاتمة

توصلت دراسة البحث الى الاستنتاجات الاتية:

١. ان التركيبة الاجتماعية في مدغشقر منذ العصور القديمة اوجدت قبائل متناحرة، حدث بينها صراعات ومارس الرق، وقد تمكنت مملكلة ميرنا القديمة من توحيد اغلبها، لكن الخلافات الداخلية فسحت المجال لاستعمارها، فقد باعها قسم من اهلها مقابل منافع مادية التي قابلها دمار لاهل البلاد استمر لعقود من الزمن.

٢. شكلت مدة الحكم الاستعماري الفرنسي المباشر لمحمية ملغاش اثناء المدة ١٨٩٥–١٩٦٠ مرحلة هندسة بنيوية شاملة فككت سلطة مملكة ميرنا، وأرست نظاماً مركزياً قائماً على استنزاف الموارد، والتبعية الاقتصادية، وادى ذلك الى خلق فوارق اجتماعية وهيكلية عميقة، ولم تكن المقاومة في المستوى المطلوب لكي تتمكن من اخراج المستعمر، ولم يكن الاستقلال بفضل المقاومة، بل جاء بسبب تدهور حالة فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، مما أنتج استقلالاً مقيداً فرض إرثاً ثقيلاً على الجمهورية الأولى .

٣. تميزت مرحلة الاستقلال اثناء المدة١٩٦٠–١٩٦٥ في ملغاش بالاستقرار السياسي الظاهري والشرعية الشعبية المبكرة لنظام الرئيس فيليبير تسيرانانا، لكنه كرس مفهوم الاستقلال المقيد عبر اتفاقيات التعاون الفرنسية–الملغاشية، حتى اسم البلاد اتخذ طابعاً فرنسياً، واصبح اسمها ملغاش بدلاً من الاسم التاريخي مدغشقر، وقد نجحت السلطة الحاكمة في بناء هيكل الدولة الناشئة، وتبني الاشتراكية الملغاشية بشكل صوري، كونهاا أخفقت في تحقيق الانفكاك الاقتصادي والعسكري والثقافي عن فرنسا، مما جعل تلك المدة مرحلة تأسيس لبنى التبعية الفرنسية.

٤. شكلت المرحلة الممتدة ما بين ١٩٦٦–١٩٦٩ محطة التحول التدريجي من مرحلة الاستقرار التأسيسي إلى بداية التصدع الهيكلي في بنية الجمهورية الأولى، والعمل على تقويض حكم تسيرانانا لأسباب منها، عجز الحكومة عن تحقيق الطفرة الاقتصادية الموعودة، وظلت القطاعات الحيوية حكراً على الشركات والشركاء الفرنسيين، مما ولّد حالة من الإحباط الاقتصادي المتنامي لدى الفئات الشعبية، تزامن ذلك مع تكريس الحكم الفردي، وتدهور صحة تسيرانانا، مما خلق فجوة شجعت على حدوث صراعاً خفياً من اجل الوصول الى الكرسي الرئاسي، تزامناً مع اتساع الفجوة بين النظام والنخب المثقفة والطلاب والفلاحين، وتذمر المجموعة العرقية الكبيرة بسبب اقصاء ابناءها من المناصب العليا، والوظائف المهمة في الدولة، مما اصابها الاهمال بسبب عدم التخلص من التبعية الثقافية والاقتصادية والسياسية لفرنسا.

٥. شهدت المدة القصيرة بين عامي **١٩٧٠ و١٩٧٢** انتقال النظام من مرحلة التصدع المكتوم إلى مرحلة الصراع العلني، حيث تضافرت الأزمات الصحية والسياسية والاقتصادية لتدفع بالبلاد نحو حافة الانفجار الشامل، بعد تبني النظام سياسة قمعية ضد الفلاحين في الحنوب، وقمع الحركات الطلابية والمثقفة، مما ادى الى نضوج الحواضن التنظيمية والنقابية لثورة الطلاب والعمال، الى جانب النخب الحزبية اليسارية، والمثقفون، ووقفوا صفاً واحداً ضد استمرار الهيمنة الفرنسية، وكان للطلبة الملغاشين الدور الابرز في اسقاط حكم تسيرانانا، على الرغم من وجود تنظيمات حزبية مضطهدة.

٦. ان ثورة ايار عام ١٩٧٢ مثلت قطيعة مع حقبة سياسية، تحول فيها النظام الى التوجهات الاشتراكية، والابتعاد عن المنظومة الغربية، والتخلي عن الموروثات الاستعمارية الفرنسية، ومثل ذلك بداية فجراً جديد للاستقلال.

هوامش البحث

(1) André Dandouau, Géographie de Madagascar, Emile larose, Paris, 1922, pp.7-8.

(2) Manuel Vogt et al, Ethnicity in Madagascar, In EPR Atlas: Ethnic Power Relations Dataset, Zurich Switzerland: ETH Zürich, 2021,p.1030.

(3) Philip M. Allen & Maureen Covell, Historical Dictionary of Madagascar, 2nd, The Scarecrow Press, Lanham.Toronto,Oxford, 2005,p.64.

(4) Césaire Rabenoro, Les relations extérieures de Madagascar de 1960 à 1972, Éditions L'Harmattan, Paris,1986,pp.30-32.

(5) see more: Ministère français des Affaires étrangères, Documents diplomatiques : Affaires malgaches 1881-1883, Imprimerie nationale, Paris, 1883,pp.15- 35.

(6)Virginia Thompson & Richard Adloff, The Malagasy Republic: Madagascar Today, Stanford University Press, Stanford, 1965, p. 37.

(7)Stephen Ellis, The Rising of the Red Shawls: A Revolt in Madagascar, 1895-1899, Cambridge University Press, Cambridge, 1985, p. 10.
(8)Virginia Thompson & Richard Adloff, op.cit, p. 71.
(4) Marcel Saitis, Madagascar: Shaping a People's Identity through Its History, Scientia Moralitas International Journal of Multidisciplinary Research, Vol. 7, No. 1, Beltsville, U.S, 2022,pp.69-70.
(10) Jean Frémigacci, État, économie et société coloniale à Madagascar, fin XIXe siècle - années 1940, Karthala, Paris, 2014, p. 19.
(11) Peter Gaida, Le travail forcé dans les colonies françaises, 1900-1946 : Empire de la contrainte, Les Indes savantes, Paris, 2021, pp. 90-92.
(12) Mervyn Brown, A History of Madagascar, Ipswich Book Company, London,1995 ,pp.243-244.
(13) Mervyn Brown, Madagascar Rediscovered: A History from Early Times To Independence, Archon Books, London, 1979,pp.255-266.
(14) Jacques Tronchon, L'insurrection malgache de 1947 : essai d'interprétation historique, Karthala Ambozontany, Paris,Fianarantsoa, 1986, p. 12; Mervyn Brown,Madagascar Rediscovered,p.266.
(15) Frances Friedman and Joseph Randriamanambola, Madagascar 1947: Nationalists Rebel Against a Colonial Power , Cambridge University, London,2012,pp. 142-156; Mervyn Brown, A History of Madagascar,pp.262-267.
(16) Mervyn Brown, Madagascar Rediscovered,p.270.
(17) André Saura, Philibert Tsiranana, 1910-1978, premier président de la République de Madagascar ,Tome. I, Éditions L'Harmattan, Paris, 2006, pp.40- 44; Mervyn Brown, Madagascar Rediscovered ,pp.270-271.
(18) Raymond K. Kent, Madagascar in History: Essays from the 1970s, Golden Horn Typesetting, California, 1979, pp. 301-303; Mervyn Brown, A History of Madagascar,pp.286-288.
(19) Jacques Tronchon, op.cit, p. 12.
(20) Quoted in: Mervyn Brown, A History of Madagascar,p.292.
(21) Raymond K. Kent, op.cit, p.303; Manuel Vogt et al,op.cit,p.1032.
(22) Gérard Conac & Guy Feuer, Les accords franco-malgaches, Annuaire français de droit international, Vol. 6,NO.1, Paris, 1960, pp. 859-880.
(23) Pierre Péan, Foccart: Entre le dindon et le baudet, Éditions Fayard,Paris,1990,pp.187-192.
(24) Ferdinand Deleris, Ratsiraka: socialisme et misère à Madagascar, Éditions L'Harmattan, Paris, 1986, p. 29; Raymond K. Kent, op.cit, p.304.
(25) André Saura, op.cit, p. 152.
(26) Mervyn Brown, A History of Madagascar,p.298.
(27)Virginia Thompson & Richard Adloff, op.cit, pp. 66-70.
(28) Françoise Raison Jourde & Gérard Roy, Paysans, intellectuels et populisme à Madagascar: de Monja Jaona à Ratsimandrava, 1960-1975, Éditions Karthala, Paris, 2010, p. 49.
(29) Patrick Rajoelina, Quarante années de la vie politique de Madagascar 1947-1987, Éditions L'Harmattan, Paris, 1988, p. 35; Raymond K. Kent, op.cit, p.304.
(30) Bearisoa Rakotoniaina, Les relations économiques et financières entre la France et Madagascar et leurs implications sociales de 1960 à 1972 , thèse de doctorat non publiée, Université Paris Sorbonne ,Paris IV, 2010,pp. 208- 210.
(31) Raymond K. Kent, op.cit, p.304; Mervyn Brown, A History of Madagascar,p.291.
(32) Central Intelligence Agency, Implications of Madagascar's Unfinished Revolution, Staff Memorandum 25-72, CIA,27 July , 1972,p.10.
(33) Césaire Rabenoro, op.cit,pp.22-23.
(34) André Saura, op.cit, p. 111.
(35) Virginia Thompson & Richard Adloff, op.cit,p.70.
(36)André Saura, op.cit,p.111.
(37) Patrick Rajoelina,op.cit, p. 108.
(38) André Saura, op.cit, p. 308.
(39) Patrick Rajoelina, op.cit, p. 33.
(40) Mervyn Brown, A History of Madagascar,p.299.
(41) Philippe Hugon, Économie et enseignement à Madagascar, Institut international de planification de l'éducation (UNESCO), Paris, 1976, pp. 10- 19; Mervyn Brown, A History of Madagascar,p.303.
(42) Keesing's Record Of World Events, Madagascar: Political and Economic Developments , Vol. 13, Longman Group Limited, London, 1967, p. 22357.

(43) Philippe Hugon, op.cit, pp. 18-34; Keesing's Record Of World Events,op.cit,p.22355.
(44) Gérard Roy & J.Fr. Régis Rakotontrina, La démocratie des années 1960 à Madagascar: analyse du discours politique de l'AKFM et du PSD lors des élections municipales à Antsirabe en 1969, Institut de Recherche pour le Développement (IRD), Paris, 1984 ,pp.113-118.
(45) Patrick Rajoelina, op.cit, p. 35.
(46) André Saura, op.cit, pp, 50-55.
(47) Alain Spacensky, Regards sur l'évolution politique malgache 1945-1966 , Revue française de science politique, Vol.17,Issue.4,Paris,1967, pp.678-679.
(48) Ferdinand Deleris, op.cit, pp. 19-21; Mervyn Brown, A History of Madagascar,pp.303.
(49) Alain Spacensky, op.cit,pp.685-687.
(50) Ibid, pp.687-688.
(51) Keesing's Record Of World Events, op.cit, pp. 22356-22358.
(52) Alain Spacensky, Madagascar: 50 ans de vie politique de Philibert Tsirananaà Didier Ratsiraka, Nouvelles Éditions Latines, Paris, 1970,pp, 190-200.
(53)Helen Chapin Metz, Madagascar: A Country Study,Washington, D.C, Federal Research Division, Library of Congress,1995, pp. 21-24.
(54) Maureen Covell, Madagascar: Politics, Economics, and Society, Frances Pinter Publishers, London,1987,pp.63-73.
(55)Helen Chapin Metz,op.cit,pp.26-30.
(56) Alain Spacensky, op.cit,pp.200-204.
(57) Helen Chapin Metz,op.cit, pp. 22-24; Maureen Covell,op.cit,pp.52-56.
(58) Helen Chapin Metz,op.cit, pp.19-24; Raymond K. Kent, op.cit, p.317.
(59) Philip M. Allen, Madagascar Conflicts of Interest in the Great Island, Westview Press, Colorado, 1995, pp. 48-52.
(60) Raymond K. Kent, op.cit, p.318.
(61) Maureen Covell, Historical Dictionary of Madagascar, Scarecrow Press, Lanham, Maryland,1995,pp.112-115.
(62) Raymond K. Kent, op.cit, p.323.
(63) Ibid, pp.320-321.
(64) Philip M. Allen, op.cit,pp.52-53.
(65) Mervyn Brown, A History of Madagascar,p.312; André Saura,op.cit, p. 155.
(66) André Saura, op.cit, pp.119- 128; Raymond K. Kent, op.cit, p.324.
(67) Solofo Randrianja & Stephen Ellis, Madagascar: A Short History, Hurst, London, 2009,pp.184-185.
(68) Françoise Raison Jourde & Gérard Roy,op.cit, p. 244.
(69) Solofo Randrianja & Stephen Ellis,op.cit.pp.184-185; Raymond K. Kent, op.cit, pp.325-326.
(70) Patrick Rajoelina,, op.cit, p. 37.
(71) Raison Jourde & Roy, op.cit, p. 248.
(72) Mervyn Brown, A History of Madagascar,pp.307-308.
(73) André Saura, op.cit, p. 119; Raymond K. Kent, op.cit, pp.324-325.
(74) Ferdinand Deleris, op.cit, p. 36; Mervyn Brown, A History of Madagascar,p.315-
(75) André Saura, op.cit, p. 178.
(76)Virginia Thompson & Richard Adloff, op.cit, p. 37.
(77) André Saura, op.cit, pp.121- 130; Raymond K. Kent, op.cit, pp.327-328.
(78) Mervyn Brown, A History of Madagascar,p.318.
(79) Pierre Péan,op.cit, pp. 202- 206; Raymond K. Kent, op.cit, pp.328-331
(80) Solofo Randrianja & Stephen Ellis,op.cit.p.191.
(81) Mervyn Brown, A History of Madagascar,pp.319-320.
(82) Philip M. Allen & Maureen Covell. op.cit.p.70.
(83) Pascal Bianchini, and others, Revolutionary Movements in Africa: An Untold Story ,Pluto Press, London, 2024,pp189-190; Solofo Randrianja & Stephen Ellis,op.cit.p.191.
(84) André Saura, op.cit, pp. 237-238.
(85) Maureen Covell, op.cit, pp.39- 47.
(86) Patrick Rajoelina, op.cit.pp,85-95.
(87) Maureen Covell, op.cit,pp.45-46.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً- الوثائق الفرنسية

1. Ministère français des Affaires étrangères, Documents diplomatiques : Affaires malgaches 1881-1883, Imprimerie nationale, Paris, 1883.

ثانياً- وثائق وكالة المخابرات المركزية الامريكية

1- Central Intelligence Agency, Implications of Madagascar's Unfinished Revolution, Staff Memorandum 25-72, CIA,27 July , 1972.

ثالثاً- الرسائل والاطاريح الاجنبية

1- Bearisoa Rakotoniaina, Les relations économiques et financières entre la France et Madagascar et leurs implications sociales de 1960 à 1972, Thèse de doctorat inédite, Sorbonne ,Paris IV, Université de Paris, 2010.

رابعاً- الكتب الاجنبية

1- Alain Spacensky, Madagascar: 50 ans de vie politique (de Philibert Tsirananaà Didier Ratsiraka), Nouvelles Éditions Latines, Paris, 1970.
2- André Dandouau, Géographie de Madagascar, Emile larose, Paris, 1922.
3- André Saura, Philibert Tsiranana 1910-1978: Premier président de la République de Madagascar ,Tome .I, Éditions L'Harmattan, Paris, 2006.
4- Césaire Rabenoro, Les relations extérieures de Madagascar de 1960 à 1972, Éditions L'Harmattan, Paris,1986.
5- Ferdinand Deleris, Ratsiraka: socialisme et misère à Madagascar, Éditions L'Harmattan, Paris, 1986.
6- Frances Friedman and Joseph Randriamanambola, Madagascar 1947: Nationalists Rebel Against a Colonial Power , Cambridge University, London,2012.
7- Françoise Raison Jourde & Gérard Roy, Paysans, intellectuels et populisme à Madagascar: de Monja Jaona à Ratsimandrava, 1960-1975, Éditions Karthala, Paris, 2010.
8- Gérard Roy & J.Fr. Régis Rakotontrina, La démocratie des années 1960 à Madagascar: analyse du discours politique de l'AKFM et du PSD lors des élections municipales à Antsirabe en 1969, Institut de Recherche pour le Développement (IRD), Paris, 1984.
9- Helen Chapin Metz, Madagascar: A Country Study,Washington, D.C, Federal Research Division, Library of Congress,1995.
10- Jacques Tronchon, L'insurrection malgache de 1947: essai d'interprétation historique, Karthala Ambozontany, Paris, 1986.
11- Jean Frémigacci, État, économie et société coloniale à Madagascar: fin XIXe siècle années 1940, Karthala, Paris, 2014.
12- Manuel Vogt et al, Ethnicity in Madagascar, In EPR Atlas: Ethnic Power Relations Dataset, Zurich Switzerland: ETH Zürich, 2021.
13- Maureen Covell, Historical Dictionary of Madagascar,Scarecrow Press, Lanham, Maryland,1995.
14- Maureen Covell, Madagascar: Politics, Economics and Society, Frances Pinter, London, 1987.
15- Maureen Covell, Madagascar: Politics, Economics, and Society, Frances Pinter Publishers, London,1987.
16- Mervyn Brown, A History of Madagascar, Ipswich Book Company, London,1995.
17- Mervyn Brown, Madagascar Rediscovered: A History from Early Times To Independence, Archon Books, London, 1979.
18- Ministère français des Affaires étrangères, Documents diplomatiques:Affaires malgaches 1881-1883, Imprimerie nationale , Paris, 1883.
19- Pascal Bianchini, and others, Revolutionary Movements in Africa: An Untold Story ,Pluto Press, London, 2024.
20- Patrick Rajoelina, Quarante années de la vie politique de Madagascar 1947-1987, Éditions L'Harmattan, Paris, 1988.

21- Peter Gaida, Le travail forcé dans les colonies françaises, 1900-1946 : Empire de la contrainte , Les Indes savantes, Paris, 2021.
22- Philip M. Allen & Maureen Covell, Historical Dictionary of Madagascar , 2nd edition, The Scarecrow Press, Lanham, Toronto ,Oxford, 2005.
23- Philip M. Allen, Madagascar Conflicts of Interest in the Great Island, Westview Press, Colorado, 1995.
24- Philippe Hugon, Économie et enseignement à Madagascar, Institut international de planification de l'éducation (UNESCO), Paris, 1976.
25- Pierre Péan, Foccart: Entre le dindon et le baudet, Éditions Fayard, Paris, 1990.
26- Raymond K. Kent, Madagascar in History: Essays from the 1970s, Golden Horn Typesetting, California, 1979.
27- Solofo Randrianja & Stephen Ellis, Madagascar: A Short History, Hurst, London, 2009.
28- Stephen Ellis, The Rising of the Red Shawls: A Revolt in Madagascar, 1895-1899, Cambridge University Press, Cambridge, 1985.
29- Virginia Thompson & Richard Adloff, The Malagasy Republic: Madagascar Today, Stanford University Press, Stanford, 1965.

خامساً- المجلات الاجنبية

1- Alain Spacensky, Regards sur l'évolution politique malgache 1945-1966 , Revue française de science politique, Vol.17,Issue.4,Paris,1967.
2- Gérard Conac & Guy Feuer, Les accords franco-malgaches, Annuaire français de droit international, vol. 6,NO.1, Paris, 1960.
3- Marcel Saitis, Madagascar: Shaping a People's Identity through Its History, Scientia Moralitas International Journal of Multidisciplinary Research, Vol. 7, No. 1, Beltsville, U.S, 2022.

الموسوعات الاجنبية

1- Keesing's Record Of World Events, Madagascar: Political and Economic Developments , Vol. 13, Longman Group Limited, London, 1967.